A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.30
25 October 1991

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السادسة والاربعون

NOV 4 1991

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد الشهابي	(المملكة العربية السعودية)
ثم :	السيد النعمة (نائب الرئيس)	(قطر)
ثم :	السيد الشهابي (الرئيس)	(المملكة العربية السعودية)

جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة

خطاب فخامة السيد غييرمو انذارا غاليماني ، الرئيس الدستوري لجمهورية بنما

المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد بورسو (غرينادا)

السيد دومبويا (سيراليون)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

91-61407 ١٨١٧ز(٩١)

خطاب الأونرابل توفيلاو إيتي اليسانا ، رئيس وزراء دولة ساموا الغربية المستقلة

ألقى كلمة كل من :
السيد ندونغ (غينيا الاستوائية)
السيد جاكسون (استونيا)
السيد تافيراس (الجمهورية الدومينيكية)

بيان الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ١١٤ من جدول الاعمال (تابع)

جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة

الرئيس : أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى الوثيقة A/46/474/Add.2 ، التي تتضمن رسالة وجهها اليّ الامين العام يعلمني فيها بانه منذ صدور رسالتيه المؤرختين في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وفي ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، دفعت سيراليون المبلغ اللازم لتخفيض متأخراتها الى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بهذه المعلومة ؟

تقرر ذلك .

خطاب فخامة السيد غييرمو اندارا غاليماني ، الرئيس الدستوري لجمهورية بنما

الرئيس : تستمع الجمعية أولا الى خطاب الرئيس الدستوري لجمهورية بنما ، فخامة الرئيس الدكتور غييرمو اندارا غاليماني .

اصطحب السيد غييرمو اندارا غاليماني ، رئيس جمهورية بنما ، الى داخل قاعة الجمعية العامة .

الرئيس : باسم الجمعية العامة ، اتشرف بأن أرحب في الامم المتحدة بالرئيس الدستوري لجمهورية بنما ، السيد غييرمو اندارا غاليماني ، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية .

الرئيس اندارا غاليماني (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تعرب جمهورية بنما عن ارتياحها العميق حيال انتخاب السيد سمير الشهابي رئيسا للجمعية العامة ، ونحن على ثقة بأنه في ظل توجيهاته القديرة ، ستكون الدورة السادسة والاربعون للجمعية العامة دورة ذات أهمية قصوى لمنظمتنا .

ولقد أرسى سلفه ، السيد غيدو دي ماركو ، بعمله الاساس اللازم لمعالجة التغييرات التي تقتضيها الحالة الدولية الجديدة .

ويعرب شعبي عن سعادته البالغة لقبول الاعضاء الجدد . لقد احتفظنا دائما بعلاقات ودية مع جمهورية كوريا ، ونأمل الآن أن يعاد توحيد شبه الجزيرة الكورية . أما جمهورية جزر مارشال ، وولايات ميكرونيزيا الاتحادية فهما جارتان لنا في المحيط الهادئ الذي ظل يربطنا بآسيا منذ قرون طويلة . اما استونيا ولاتفيا وليتوانيا فإنها تشكل معا مثالا للايمان والشجاعة في سبيل التحرير توج بحصولها على اعتراف المجتمع الدولي بها . ونحن على ثقة كاملة بأنه سينضم الينا في الدورة القادمة للجمعية العامة عضو جديد آخر ، كنتيجة للاستفتاء المقرر إجراؤه في الصحراء الغربية تحت إشراف الامم المتحدة لضمان حق تقرير المصير للشعب الصحراوي .

قبل عام مضى ، ومن فوق هذا المنبر ، قدمت سردا موجزا عن تاريخ جمهوريتنا الحديث . ولا يمكن أن تُفهم التقلبات التي شهدناها إلا على ضوء واقعنا الداخلي الذي كثيرا ما يُساء فهمه في بعض الاوساط . في تلك المناسبة سعيت الى التاكيد على بعض القيم الوطنية التي نعتز بها . من بين هذه القيم حبنا للديمقراطية والتزامنا بالكرامة الانسانية واعتزازنا بالحريات الفردية . وعلى الوجه الاخر من العملة ينطبع مقتنا للفقر والطائفية والمرض . وجمهورية بنما ، في دفاعها عن تلك القيم وكفاحها ضد تلك الآفات ، ستكون دائما على استعداد لكي تقدم اسهامها بعزم وإخلاص ، لا على الصعيد الداخلي وحده ، بل أيضا بوصفها عضوا في المجتمع العالمي .

قبل عام ، كنا نتطلع الى فرصة التمتع بعهد يسوده السلم والتعاون فيما بين الامم . وها نحن اليوم نشرع في بناء الطريق المؤدي الى مجتمع جديد للجنس البشري . وهنا يمكن أن تبرهن العلاقة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين على أنها أداة فعالة . وندرك ان هذا الوضع معقد ، ولكننا نلاحظ أن نتائج إيجابية برزت بالفعل بالنسبة للعلاقات بين الدول وحرية الشعوب . إن التغييرات التي يشهدها الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية وآسيا تثير احساسا بالتفاؤل ، وهذا ينبغي أن يحفزنا على التعاون . إن المجتمع الدولي يفهم هذه الحقيقة ويؤيد التغير الإيجابي . وترى جمهورية بنما أن إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية مع الاتحاد السوفياتي هي مدخل لعلاقة جديدة هامة ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين .

في إطار هذه الحرية المزدهرة ، لا بد لنا أن نواجه الازمات الناشئة عن الهويات الوطنية . تلك الازمات مفهومة تماما مثلما كانت الانقسامات التي نشأت عقب استقلالنا عن اسبانيا في القرن الماضي . وكجزء من كولومبيا الكبرى شهدنا تقطيع أوصال حلم وتقييد رؤيا فارية ؛ واليوم ، نحاول استعادهما بعد أن تكبدنا ثمن التفتت باهظا .

في ظل هذه الخلفية ، ننظر بعين القلق والالم الى الصراع الدائر في يوغوسلافيا . إننا ندرك أسباب المشكلة الإثنية وجذورها ، ولكننا في الوقت ذاته نكن

أملا في أن تتغلب قوى التنمية على قوى التفتت والانقسام في ذلك البلد وفي المناطق التي بدأت تبرز في افريقيا .

إن السلام في الشرق الأوسط يستدعي نظرة تسامح جديدة بين اسرائيل والبلدان العربية . وقد أضحى من الضروري عقد مؤتمر لدراسة الحالة الراهنة والمساعدة على التغلب على عقود من العداوة ؛ وهذا ضروري لا بالنسبة للمنطقة وللسلم على كوكب الارض فحسب ، ولكنه ضروري أيضا من أجل إعداد برامج تستهدف خلاص البشرية وحماية بيئتنا . أما أسلم سبيل الى السلم الدائم فهو حل تفاوضي يلبي تطلعات كل شعب من الشعوب المعنية .

وقد تابعت حكومتنا عن كثب التطورات السياسية الجارية في الجنوب الافريقي . ونعتقد أن ثمة جهدا حقيقيا جادا يبذل لمراجعة أمر نظام الفصل العنصري . فقد اعتمدت حكومة بريتوريا تدابير ملموسة تستحق أن تدرس دراسة محايدة ، مع مراعاة مصالح شعوب جنوب افريقيا . ولا بد من البحث عن حل يتماشى بشكل أفضل مع الوضع الدولي الراهن .

وعلى الرغم من أن المشاكل السياسية في أوروبا وفي منطقة شرق البحر الابيض المتوسط تهمنا جميعا بلا أدنى شك ، أود أن أشير الى عقبتين أخريين لا بد أن نذللهما في هذه المنظمة وداخل كل دولة . وأشير هنا الى فقر الانسان والى إفقار البيئة . إن الفقر يتفشى في كل يوم . وفي البلدان النامية يعيش أكثر من ألف مليون انسان في ظروف من الفاقة الشديدة . وفي أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي يواجه أكثر من نصف السكان صعوبة في البقاء على قيد الحياة . وفي البلدان المتقدمة النمو تخفي الاحصاءات حقيقة وجود مناطق واسعة من البؤس الانساني في وسط ما يبدو أنه ثراء عام . وجهود الأمم المتحدة من أجل تخفيف حدة الفقر جديرة بالثناء والتأييد . ففي شبه قارتنا نجد في برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمشاريع الاقليمية الموجهة لحالات الفقر المدقع عونا على معالجة المشكلة ، ولكن هذه الجهود تظل غير كافية ، ويجب استكمالها بتدابير أخرى للتعاون الدولي .

وقد اعتمدنا في بنما مجموعة من التدابير في إطار استراتيجية وطنية لتخفيف وطأة الفقر ، تشمل مشروعات يجري تنفيذها على مدى السنوات الخمس القادمة ، وتركز على الصحة والتعليم والإسكان والعمالة ، مع التأكيد بشكل خاص على برامج لتغذية الأم والطفل والإسكان الشعبي وخلق فرص العمل الجديدة . والدعم الذي قدمته المنظمات غير الحكومية كانت له أهمية ظاهرة ، فهو يشكل آلية لمشاركة القطاع غير الحكومي الذي بدون مشاركته لن تكتمل العملية الديمقراطية .

وسوف نكفل أن يكون عالم القرن الحادي والعشرين أفضل من عالم اليوم ، اذا نحن أدركنا أننا لا يمكن أن نخلق الثراء في جزء من المجتمع ، على حساب فقر الجزء الآخر ، سواء كان ذلك على الصعيد الدولي أو الصعيد الوطني . ولا بد أن تتغير العلاقات بين الشمال والجنوب على أساس الاحترام والقبول المتبادلين للقيمة العادلة التي تستحقها العمالة البشرية في كل منطقة . إننا نحتاج الى نهج جديد إزاء أسعار سلعنا الاساسية ، ونحتاج الى توسع حقيقي في التجارة والاستثمار الدوليين ، والى رؤية سخية فيما يتعلق باستخدام الثروة وتوزيعها . وهذه ليست قضية موقف يقوم على الروح الابوية بل هي قضية عدالة . لهذا السبب ، من الاهمية بمكان ألا نترك جولة أوروغواي لمجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة تصل الى طريق مسدود ، ومن الحيوي ألا تتحول المجموعات الاقتصادية الاقليمية الى مزيد ومزيد من مناطق الحمائية .

في العام الماضي اقترحت إعلان عقد لمكافحة الفقر ، بغية كبح انتشار الفقر والمرض والجهل في جميع أنحاء العالم . واليوم ، واعترافا بجهود الامم المتحدة في هذا المسعى النبيل ، أصر على أن نتحرك قدما في هذا السبيل ، وأن يكون للفقراء أيضا مكان في العهد الجديد للتعاون الدولي .

وجميعنا نشعر بالقلق إزاء تدهور البيئة والنتائج الضارة التي قد ينطوي عليها هذا التدهور بالنسبة للاجيال الحالية والمقبلة . ونحن أبناء بنما نشعر بقلق مضاعف بسبب وضعنا وبسبب طبيعة مواردنا الطبيعية وبسبب الاثر الذي سيتركه تدهور البيئة على الكوكب ، وعلى بنما بصفة خاصة .

إننا نعيش بين بحرين توصل بينهما قناة . إن هذه القناة هي مورد بنمي أداة من أدوات التجارة العالمية في الوقت نفسه . ومصائدنا تتضمن الكاريبي الاكبر وتيار هامبولدت . إننا بالتحديد خط الدفاع الامامي للامازون . ومنطقة داريين الخاصة بنا شكلت لعقود عديدة احتياطيا من الطراز الاول للموارد . وهذه تحكمها في مناطق المحيطين الهادي والاطلسي منظمات تشترك فيها على قدم المساواة جميع مجموعات السكان الاصليين الذين يعيشون هناك . وهؤلاء ممثلون على كل مستوى من مستويات الحكومة ، ابتداء من البلديات المحلية الى الجمعية التشريعية الوطنية .

إن الإخلال بالتوازن البيئي في هذه المنطقة سيؤثر على المصائد في كلا المحيطين ، وعلى تشغيل القناة وعلى التجارة فيما بين المحيطين .

وقد سجلت حكومة بلادي هذه الحقائق في الاجتماع الاخير الذي عقد في مدريد . وأود أن أذكر بحزم أمام هذه الهيئة الاهمية البالغة لقياس قيمة تلك الاحتياطيات بالنسبة للبشرية . ويجب أن يستفيد منها على نحو متساو الجميع سواء كانوا من الشمال أو من الجنوب . وبالتالي لا يكون للارض ملاك ولا مستغلون .

إن التدابير المضنية التي نتخذها نحن البلدان الصغيرة في هذا المجال تتطلب تعاون البلدان المتقدمة النمو في المجالين الفني والاقتصادي على حد سواء .

وإذا أدركنا الخطر الكامن بالنسبة للبشرية جمعاء ، اتخذنا تدابير أوصت بها هذه المنظمة فيما يتعلق بالتخلص من المخلفات السامة والخطيرة في منطقة الكاريبي الكبرى . كما اتخذنا أيضا احتياطات خاصة في نقل النفط وسائر الكيمائيات التي تمر عبر القناة . ونحن ملتزمون بحماية مواردنا المائية ولاسيما الحفاظ على الحوض الهيدروغرافي للقناة .

إن المؤتمر العالمي المعني بالبيئة والتنمية ، المقرر عقده في البرازيل في سنة ١٩٩٢ سيكون ذا أهمية حاسمة بالنسبة لهذا الموضوع ، وبنما تؤيد جميع التدابير اللازمة لضمان نجاحه .

إن الحكومة العسكرية التي سبقت حكومتي لم تمتثل للالتزامات المقطوعة على الدولة تجاه المنظمات الدولية وسائر الدائنين . ولم يكن لها غرض سوى الاثراء غير

المشروع وتبديد رأس المال الوطني . وبالتالي ، فإنها لم تدفع الديون التي اقترضتها ولم تشجع على تنمية الاقتصاد .

لقد كان على حكومة بلادي أن تتناول بالعلاج في وقت واحد المشاكل الناشئة عن البطالة وتناقص الاستثمارات ، وعن العداء السياسي غير المفهوم ، وعن دفع الديون التي ورثناها من النظام السابق . وقد أثمرت جهودنا بطريقة منتظمة بعض النتائج الملموسة فاقتصادنا الوطني آخذ في الانتعاش . ووضعنا المالي يجري تطبيعه تدريجيا . وقد أبرمنا بالفعل اتفاقات مع هيئات مالية دولية ومع بلدان نادي باريس . وأخيرا أعددنا برنامجا للتكيف الاقتصادي لتحرير اقتصادنا في اطار خطة للتعاون الدولي لإعادة جدولة الديون ووضع خطط جديدة للاستثمار .

إن قرارنا بأن نصبح تدريجيا وبطريقة محققة للتكامل جزءا من مجموعة بلدان أمريكا الوسطى يقوم على الاتجاه الى التجمع الاقليمي . وفضلا عن ذلك ، فإننا مقتنعون بأن بلدان المنطقة تتحرك في اتجاه ديمقراطي . إننا نتحرك بحذر ولكن قرارنا يدل على ارادة سياسية حازمة . ونحن ندرك مهمتنا كرابطة بين قارة أمريكا الجنوبية التي نرتبط بها بعلاقات على مدى قرون عديدة ، ومنطقة الكاريبي التي تربطنا بها منذ عصور الاستعمار أواصر الدم والعادات والمصالح .

إن قناة بنما تتهيأ لأن تصبح بنمية ليس اسما فقط وإنما حقيقة ابتداء من يوم ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٩ . وينبغي أن نذكر في هذه الهيئة أن جمهورية بنما ، خلافا لما يتردد أحيانا ، تعد نفسها الآن ، إعدادا ينم عن حسن إدراك المسؤولية ، لإدارة هذا المورد الوطني ، الذي يشكل أيضا موردا للبشرية .

لقد كان يقال دائما حتى الآن أن الارض أرضنا ولكن رأس المال يخص الولايات المتحدة . على أن العمل الذي جرى في وصلة القناة الفرعية كولبرا بتكاليف تقدر بأكثر من مائتي مليون دولار ، والذي كان لازما لسنوات عديدة ، قد سددت تكاليفه من الاموال المحصلة رسوما لعبور القناة ؛ ومما له نفس المدلول ، أن بنما قد أقدمت على تضحية اقتصادية بالتنازل عن هذا الدخل من الرسوم من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ . وهذا الاسهام دليل على جديتنا .

وفضلا عن ذلك ، فإن جمهورية بنما بصدد إيجاد آلية تتيح لنا التعاون مع المستخدمين حتى يمكن للقناة أن تفي بمهمتها المزدوجة كمورد وطني وكأداة دولية . ونأمل أن نتمكن من تقديم خطة أصلية الى مؤتمر القمة الامريكي - الايبيري في مدريد كإسهام بنمي في خدمة مجموعة الشعوب الكبرى التي يربطها المحيطان العظيمان .

لم أنس أنني أعربت هنا منذ عام عن تمسك الحكومة البنمية بقضية الحرية في البلد المجاور لنا ، هايتي . إن الاصرار الدولي والارادة الهايتية من أجل الحرية أديا الى اجراء انتخابات تاريخية انتخب فيها مواطن متواضع بطريقة دستورية رئيسا للبلاد .

إننا نشعر بما تشعر بها هايتي اليوم ، ونحن نعلم بأن حفنة من الجنود المتفطرسين يقومون في بورت - أو - برنس بنفس الشيء الذي قام به جنود متغطرسون آخرون في بنما منذ عامين .

ونحن هنا لنؤكد بوضوح أن أي حكومة ديمقراطية لا يمكنها أن تسمح ، بانتهاك الارادة الشعبية بهذا الشكل لاي سبب ، لا في هايتي ، ولا في بنما ولا في أي جزء آخر من أجزاء العالم . إن جميع الخطب التي يدلى بها عن الفقر أو التخلف أو المساواة لن يكون لها أي مغزى اذا ما سمحنا لإرادة الشعب المعرب عنها بحرية في انتخابات مثالية أن تقابل بالتحدي ، واذا ما سمحنا لابطال الحرية الهايتية بأن تهزمهم مغالطات سفسطائية لا علاقة لها بالواقع .

تركت هذه النقطة حتى نهاية بياني لانها تتعلق بحالة بلد كاريبي صغير ، كما أنها تتصل صلة مباشرة بالجهود التي نبذلها لإعادة هيكلة الامم المتحدة وإنشاء نظام عالمي جديد يقوم على أساس العدالة .

إننا نستمع هنا الى التصفيق لبيانات المنادين بتغليب النظام الدولي المنصف على الظلم الداخلي . ويوم الإثنين الماضي فقط أشار ملك أسبانيا مشاعر الجمعية عندما قال نيابة عن مملكته العريقة ، واقتبس ، "... إن حقوق الإنسان ليست مشكلة داخلية لاي بلد" .

ومأساة هايتي يعرفها كل سكان أمريكا الايبرية وكثيرون من الافريقيين والآسيويين والاوروبيين . إن التمتع بالحرية ينطوي على التزام بالدفاع عن حرية الجميع . وإلا خاطرنا باستبعاد أنفسنا من المجتمع المتحضر .

وتؤيد حكومة بلدي كل التدابير اللازمة لاستعادة النظام الدستوري في هايتي . وسنفعل نفس الشيء في أية حالة أخرى فنحن لا نقبل أية تنازلات رسمية فيها خيانة لإرادة الشعب .

ونحتفظ في منظمة الدول الامريكية بموقف واضح لا لبس فيه لكي لا تتكرر المأساة التي عاناها بلدي عام ١٩٨٩ في أي بلد آخر . ومنظمة الدول الامريكية لا يصح أن تقصر في أداء واجبها في استعادة الديمقراطية في هايتي . فمن شأن ذلك أن يعرض الديمقراطية للخطر في هذه القارة وأن يقوض وجود تلك المنظمة ذاته .

ولهذا يوضح وفد بنما بصفة مستمرة استعداده لتأييد أية تدابير من شأنها أن تهم إسهاما فعالا ناجعا في استعادة الديمقراطية في هايتي . وأنا لا أتمسك بمفهوم زائف لمبدأ عدم التدخل ، فالسيادة إنما تستند الى حق الشعب ، لا الحكومة ، في تقرير المصير . وأذكر بكل سرور أنه بناء على مبادرة مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي ستنظر الجمعية العامة قريبا في اتخاذ قرار يعرب عن القلق والتضامن اللذين تشعر بهما شعوبنا وحكوماتنا تجاه الديمقراطية في هايتي .

لقد تعودنا أن يكون افتتاح المناقشة العامة على يد رئيس دولة البرازيل . واليوم ، وللمرة الاولى ، يختتم المناقشة العامة رئيس دولة . ومما له دلالة أن

يتولى ، بعد البلد الكبير ، بلد صغير كبلدنا الإدلاء بالبيان الختامي . فالإنسانية ليست مسألة حجم . وهولندا واليونان وسويسرا واليابان تذكرنا دائما بقوة البلدان الصغيرة .

وأود أن أشيد إشادة مخلصة بالسيد خافيير بيريز دي كوييار ، الامين العام للأمم المتحدة ، بالنيابة عن حكومة بلدي وجميع الشعوب التي تستفيد من اهتمامه الدائم بسلم جميع الامم ورفاهتها . فهو يقوم بعمليات إصلاح المنظمة تاركا بصمات تفانيه وبراعته في أفغانستان والشرق الأوسط وكمبوديا وقبرص وأمريكا الوسطى وغيرها من الاماكن . وبنما تقدم له تأييدها التام دائما ، وليسجل التاريخ أننا نعترف له بأنه قد كرس حياته لخدمة بلده أولا ثم لخدمة البشرية .

الرئيس : باسم الجمعية العامة أشكر فخامة الرئيس الدستوري لجمهورية بنما على الخطاب الذي ألقاه توا وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

اصطحب السيد غييرمو إندارا غاليماني ، الرئيس الدستوري لجمهورية بنما ، الى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد بورسو (غرينادا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعد وفد بلدي سعادة كبرى أن يقدم الى الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة تهاني حكومة غرينادا وشعبها ويشرفنا بصفة خاصة أن نقدم لكم التهاني على انتخابكم رئيسا للدورة السادسة والاربعين . ونحن على علم تام بخصالكم الفريدة وبراعتكم ، وكلنا ثقة في أنكم ستقودون أعمال هذه الدورة بطريقة مثلى . ونرجو أيضا أن نقدم التهاني الى السيد غيدو دي ماركو ممثل مالطة على الطريقة السديدة التي أدار بها شؤون الدورة الخامسة والاربعين .

وتشيد حكومة بلدي بالسيد خافيير بيريز دي كوييار الامين العام لجهوده التي لا تكل في خدمة الامم المتحدة* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد النعمه (قطر) .

ويسر وفدي أيضا أن يرحب ترحيبا حارا بالاعضاء الجدد في الامم المتحدة وهم جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهوريات جزر مارشال واستونيا ولاتفيا وليتوانيا . ومن المؤكد أن قائمة الاعضاء الجدد الرائعة هذه دليل على التغيرات السياسية الجذرية التي تجري في جميع أرجاء العالم . فقد نالت ولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية جزر مارشال استقلالهما مؤخرا . وتغلبت الكوريتان أخيرا على استبعادهما من عضوية الامم المتحدة الذي دام عقودا طويلة ، وهي حالة لم تكن مقبولة سياسيا لفترة من الوقت ولا علاقة لها بتاتا بمركزهما المستقل . وقد استردت دول البلطيق ، إن صح التعبير ، استقلالها .

ومرة أخرى ، حققت الحرية والعدالة والديمقراطية نصرا باهرا . لقد انقضت حوالي ثماني سنوات منذ أن تحررت غرينادا من ايديولوجية لا تمت لثقافتنا السياسية باي صلة . وجاء كل عام بتحديات جديدة لعملية إعادة التعمير الوطني ولرفاه شعبنا . وفي واقع الامر ، كانت تلك سنوات صعبة ، وفي الوقت الذي حققنا فيه نوعا من التقدم ، فإن شعبنا يدرك أنه لا تزال هناك عقبات أكبر وأشد أمام تنميتنا الوطنية .

وقد ركزنا اهتمامنا منذ أواخر عام ١٩٨٣ على إعادة بناء اقتصادنا واستعادة المؤسسات الديمقراطية التي نص عليها دستورنا . وفي الحقيقة ، أعادت غرينادا في آب/أغسطس من هذا العام الاحكام الواردة في دستورنا التي ظلت معطلة منذ آذار/مارس ١٩٧٩ ، وبذلك أعدنا أمتنا الى الحكم الدستوري الكامل . كما عادت غرينادا الى نظام المحكمة العليا لشرق الكاريبي . وهذان الانجازان يضمنان من جديد الحقوق الدستورية الكاملة لمواطنينا . وقد أجرينا انتخابات عامة حرة وسليمة مرتين . لقد أنجزت الحكومات السابقة وحكومتي الكثير من أجل تحقيق الاستقرار السياسي مما سيحدو بمواطنينا والسائحين والمستثمرين الاجانب الى الاقبال على التعامل التجاري معنا في بلدنا الجميل .

وتستهدف سياساتنا الداخلية أساسا تشجيع الافراد والمؤسسات التعاونية والتجارية على أن يحققوا بأعمالهم وجهودهم أقصى قدر من العائدات . وفي الوقت ذاته ، فإننا نسعى الى زيادة الفرص المتاحة لشعبنا حتى يتسنى له تحسين مستوى معيشته وذلك عن طريق المبادرات الفردية وبناء فضيلة الاعتماد على الذات .

إن السلم السياسي الذي حرصنا كل الحرص على اقامته تدعمه الآن استراتيجية انمائية شاملة ، على النحو الوارد في أولى خطط العمل الإنمائية الوطنية المتوسطة الأجل . وقد حددنا لأنفسنا عددا من الاهداف منها النمو القطاعي المتوازن والمتكامل ، والتخطيط والتنمية الاستراتيجيان للموارد البشرية ، وترسيخ قيمة الاخلاص في العمل وايجاد قوة عاملة ماهرة سليمة ومنضبطة ، وتوفير نظام تعليمي متفق مع الزمن وقابل للتكيف ، وتأمين التمتع بكل الحقوق والحريات الدستورية المكفولة ، واقامة مناخ سلمي ومستقر للعلاقات الصناعية .

وتدرك حكومتي تماما أوجه الإحباط التي تتسبب فيها الموارد المحدودة للغاية . ويشعر شعبنا بخيبة الامل والالم إزاء التوقعات التي لم تنفذ . بيد أن حكومتنا وشعبنا يعترفان بالحاجة الى تقديم التضحيات والتحلي بالصبر في نضالنا سوية من أجل انتاج كميات أكبر من السلع والخدمات بأسعار أرخص وأكثر قدرة على التنافس . إلا أننا ، للأسف ، نتأثر بالقيود التي تفرضها قوى الأسواق المالية الدولية وأسواق السلع الاساسية .

إن حكومتي على اقتناع بأن معدل التنمية في غرينادا - وفي واقع الامر ، في أي بلد جزري صغير - إنما هو دالة للاتجاهات الاقتصادية والسياسية الدولية . وعلى الرغم من أن وصف هذه الظاهرة بأنها تمثل حالة تكافل عالمي هو وصف صحيح الى حد كبير ، فإننا يجب ألا نغفل عن الاختلالات الحادة المشاهدة في أوضاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية على صعيد العالم في مجموعه . والاهم من ذلك ، لا يمكننا أن نتحاشى التطرق الى مسألة الظروف الخاصة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة .

إن قضية المساعدة الإنمائية الرسمية ونقل الموارد الحقيقية من الشمال الى الجنوب لم تكن أكثر إلحاحا مما هي عليه اليوم . فإن عبء الدين الضخم ، وفقدان العائدات بسبب الانخفاض الكبير في أسعار الصادرات من المواد الخام ، واستمرار الفقر والاقتصادات الهامشية أمور بارزة فيما يسمى بالعالم الثالث بأسره . ونحن في غرينادا نرزح تحت عبء الديون وضغط المصاعب الاقتصادية . إلا أننا نسلم بأن الاجراءات التصحيحية لا يمكن أن تتخذ بمعزل عن عوامل ولاعبين من خارج الوطن .

إن علينا بجلاء أن نبذل أقصى جهد ممكن . غير أنه من المؤسف أن غالبية شعبنا عليها أن تتطلع الى الحكومة لتحقيق رفاهها ، وهي ما زالت تفعل ذلك في وقت لا يمكن فيه للاقتصاد الوطني أن يفي بالكثير من توقعاتها المعقولة . ولكننا نعتقد أن لإعادة الهيكلة الاقتصادية مزايا وأنها تعدنا بمستقبل اقتصادي أكثر أمنا .

وإذ تشرع البلدان النامية فرادى في تنفيذ هذه البرامج ، يصبح الدعم المستنير من المؤسسات المالية الدولية أمرا له ضرورة مطلقة في رأي غرينادا فلا بد أن ينظر الى إلغاء الديون على أنه خيار معقول ويصدق ذلك أيضا على تقديم تدفقات تساهلية جديدة من المساعدة الإنمائية الرسمية . ويعتبر توفير أنظمة تجارية واستثمارية خاصة لصالح البلدان النامية أمرا حيويا بالنسبة لقابلية اقتصاد الدول الصغيرة على الصمود وخاصة في هذه المرحلة . فضلا عن ذلك ، فإن التكيفات الاقتصادية التي يتم تنفيذها تتطلب تقديم المساعدة بغية مواجهة التكاليف الاجتماعية الناشئة عنها .

إن إنشاء الكتل الاقتصادية الاقليمية ، بل ترسيخها بهمة ، أمر يحمل في طياته مصادر جديدة للقلق وتحديات جديدة بالنسبة للدول الصغيرة . ولئن كان من المتعذر الطعن في المنطق الاقتصادي لهذا التطور ، فإن غرينادا تنادي بإيلاء مراعاة خاصة لمنتجات الموردين التقليديين . وإذا استبدلت الأسواق المضمونة بمنافسة لا يمكن كبحها للأسعار دون آليات للتعويض ، فستعم الفوضى الاجتماعية والسياسية في البلدان النامية . فليس للسوق ضمير اجتماعي .

إن الحاجة الى البقاء الاقتصادي ليست أكثر إلحاحا في دول أوروبا الحرة الجديدة مما هي عليه في الكاريبي وأمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا . فالتنمية ، شأنها شأن الفقر ، لا تميز بين الثقافات . وتناشد غرينادا كل الدول أن تواصل العمل على وضع استراتيجية إنمائية دولية منصفة . فهناك حاجة واضحة الى مبادرات قوية متعددة الأطراف في إطار وكالات الأمم المتحدة القائمة حاليا بعد أن تتجدد حيويتها ويتم اصلاحها . وينبغي أن تعطى هذه الوكالات ولاية محددة بأن تعمل على الوفاء بالاحتياجات الإنمائية للبلدان الفقيرة وينبغي أن توفر لها الأموال اللازمة لذلك .

إننا نتكلم ببصارة في المحافل الدولية عن إضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد العالمي ومفهوم التكافل العالمي . وقد قدمت الثورة الصناعية والتكنولوجية لعقود عديدة كميات كبيرة من البضائع والخدمات ، مكنت من التقدم الاقتصادي السريع لبعض البلدان . ولعدة سنوات أيضا صحب الفقر والجوع الآخرين ، حيث كان ملايين الناس يحصلون بالكاد على ما يقيم أودهم من المصادر الطبيعية المحدودة . وثمن هذه الظاهرة المزدوجة يؤدي اليوم في شكل تدهور البيئة . إن المشكلات عالمية ؛ والمسؤوليات أيضا عالمية : فالعمل التصحيحي الراسخ يتطلب بالتالي استراتيجية عالمية منسقة .

وفي هذا السياق ، تتطلع غرينادا الى مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي يعقد في البرازيل في عام ١٩٩٢ . ونعتقد أنه لا يمكن التنصل من مواجهة التحدي الماثل هنا للدبلوماسية والتشريع الدولي . إن استعادة وإبقاء نوع من التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة يتطلبان صكوكا قانونية دولية فعالة ومنصفة . ونأمل الى جانب التفاوض على اتفاقيتي تغيير المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي وإبرامهما ، أن تقابل كذلك المشاغل والاحتياجات الخاصة للدول الصغيرة بتفهم حقيقي وبالتزامات أكيدة بالمساعدة .

وتطالب غرينادا المجتمع الدولي بألا يألو جهدا في إقناع البلدان الصناعية ، خاصة ، بضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لإنقاذ البيئة . وينبغي مساعدة الدول الصغيرة على إيجاد بدائل تمكنها من التمتع بجمال البيئة ، بدلا من أن تضطر الى تبديد ثرواتها لمجرد البقاء . فلنذهب الى البرازيل مزودين بالعزيمة السياسية والالتزام بإنقاذ كوكبنا وأنفسنا .

والآن يسود السلم والاستقرار في منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالانكليزية وتمكن هذه الظروف بلداننا من تكثيف سعيها لتحقيق أشكال أعمق من التكامل السياسي والاقتصادي .

وتود غرينادا أن تؤكد من جديد موقفها القائل بأن الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لشعب المنطقة إنما يعتمد الى حد كبير على نجاح حركة تكاملنا . وفي السنوات الاخيرة استعدنا الكثير من الالتزام السياسي اللازم للمضي قدما بعملية التكامل وتوطيدها ، وغرينادا واثقة من أن هذه الهمة المتجددة وهذا الزخم المتجدد سيستمران .

ولا شك أن الآفاق المشرقة في تحسين الرفاه والامن قد دفعت قادة الدول الجزرية : وكومنولث دومينيكا ، وسانت لوسيا ، وسانت فنسنت وجزر غرينادين ، وغرينادا ، الى إشارة اهتمام كل قطاعات المجتمع بالبحث المتأني الجاد عن شكل عملي من أشكال الوحدة السياسية فيما بين هذه الدول الجزرية الاربعة التي تشكل منطقة دون اقليمية . وآمالنا عظيمة في أننا سنتمكن من توحيد أنفسنا كشعب واحد ، ومن أن نشكل سلطة دستورية مناسبة تكفل لنا حكما نظاميا وتقدميا .

وتعتقد غرينادا أن الحاجة لإتخاذ خطوات من أجل تعزيز عملية التكامل في منطقة البحر الكاريبي الاوسع وفي أمريكا اللاتينية تتزايد عجالة يوما بعد يوم ، في ضوء حركة ونطاق التغير العالمي . وفي هذا السياق ، نلاحظ الدور الخاص الذي تلعبه فنزويلا والمكسيك والاقتراح الاخير المقدم من هندوراس . ولا شك أن المزيد من التعاون والتضافر فيما بين بلدان المنطقة سيعزز وحدة هذا الجزء من نصف الكرة الارضية .

وترحب غرينادا ، بسرور ، بتخفيف التوترات فيما بين بليز وغواتيمالا . إن الإعلان الذي أصدرته مؤخرا حكومة غواتيمالا بأنها تعترف بحق بليز في الاستقلال وتقرير المصير يعتبر مشجعا للغاية . وكذلك كانت الانباء التي تفيد بأن البلدين قد أقاما علاقات دبلوماسية . ونتطلع الى حل ودي ونهائي للمصاعب المتبقية فيما بين الطرفين على أساس مبدأي الاحترام المتبادل وحسن الجوار .

وتشجب حكومة غرينادا ، بأقوى العبارات الممكنة ، الإطاحة مؤخرا بالرئيس المنتخب لهايتي . وتعتقد غرينادا أن الطغمة العسكرية التي استولت على السلطة من أجل أهدافها الانانية ، في تجاهل لرغبة شعب هايتي في الديمقراطية والسلم والتقدم ،

لا ينبغي أن تنعم براحة البال . ونطالب المجتمع الدولي ببذل الضغط المناسب على تلك الطغمة العسكرية حتى يستعاد الحكم الدستوري في هايتي . ومن الاهمية بمكان أن يولي المجتمع الدولي اهتماما خاصا الى مشكلة قائمة هي مشكلة اللاجئين من هايتي . وقد أصبحت هذه مشكلة عاجلة في ظل الحالة الراهنة هناك .

ويوجد بعض من يعتقدون بأن العملية السياسية التي تنفذ الآن داخل جنوب افريقيا تتطلب دعمهم الاقتصادي الفوري . إن غرينادا تلاحظ بشيء من الارتياح إلغاء بعض التشريعات الاساسية لنظام الفصل العنصري . ولكن خطى عملية التغيير الدستوري الاساسي لا تزال بطيئة للغاية . فحتى الآن لم يمنح أي من الحريات والحقوق المعترف بها للغالبية السوداء . وغرينادا تؤكد من جديد موقفها المتمثل في أنه حتى يتحقق ذلك الهدف الاثير فإن الجزاءات الاقتصادية ينبغي أن تستمر لكي يتم القضاء الكامل على الفصل العنصري . وحكومتي تشعر بقلق أيضا إزاء العنف المستمر في المدن السوداء وتشجب استمرار بعض العملاء في وضع العقبات في طريق تحقيق قيام جنوب افريقيا الديمقراطية .

ولا تزال الحالة بصفة عامة في الشرق الاوسط غير مستقرة . وفي أعقاب حرب الخليج ظهرت فرص جديدة من أجل السلم . وغرينادا تؤيد مؤتمر الشرق الاوسط المقترح . وفي الآونة الاخيرة تبدت في الافق بعض المؤشرات الجديرة بالتنويه الى وجود تحرك ايجابي ، ومن المأمول أن تتم الاستفادة الكاملة من تلك الفرصة لتسوية الخلافات التي طال أمدها فيما بين الاسرائيليين والفلسطينيين .

إن حكومة غرينادا تنظر بارتياح الى انهيار الشيوعية في أوروبا . لقد خبرت أوروبا الشرقية عامة والاتحاد السوفياتي خاصة قوة الديمقراطية . ونعتقد أن ظهور الدول المسماة بالدول المتحررة حديثا في أوروبا ، إنما هو جائزة تاريخية لإنهاء الحرب الباردة . وهي جائزة فاز بها الشعب عن جدارة .

وفي حين يتلمس العالم طريقه في حقبة تبدو أحادية التعطب ، تطفو على السطح مرة أخرى الشواغل الأمنية للدول الصغيرة . إن السعي من أجل الأمن يمتص الموارد الاقتصادية الاساسية التي ليس في وسع الدول الصغيرة أن توفرها . إن عدم مناعة الدول الصغيرة يمكن تعريفه ليس فقط من حيث الهجمات المباشرة على السلامة الاقليمية فحسب بل أيضا من حيث أحوال الفقر المتفشية والعجز الاقتصادي . إن ترتيبات التعاون الاقليمي توفر خيارا ، غير أن احترام استقلال الدول وحق شعوبها في تقرير المصير والامتثال لقواعد القانون الدولي هي التي تمثل أفضل ضمان لأمن الدول الصغيرة . وفي البيئة الدولية الجديدة ترى غرينادا أن للأمم المتحدة دورا أكثر حيوية تؤديه في دعم الأمن والاستقلال السياسي للدول الصغيرة .

إن المشاكل التي تنجم عن انتاج العقاقير غير المشروع والاتجار بها واستهلاكها لا يمكن الخلاص منها بالتمني ، بل أن أمن الدول الصغيرة يمكن أن يعرضه للخطر وأن يمس به الهجوم العنيف والعشوائي لثقافة المخدرات . ومما يبعث على نفس القدر من الانزعاج مقدرة تلك الثقافة على إعاقة تنمية بلداننا الى درجة أنها تتطلب وتستهلك موارد كبيرة يمكن تسخيرها لولا ذلك لزيادة الانتاجية .

إن غرينادا مصممة على المثابرة على النضال . وقد أدخلنا عددا من البرامج الوطنية في هذا المجال وأبرمنا اتفاقات تعاون ثنائية مع البلدان الصديقة . إن حكومة بلادي ترى أنه ينبغي للوكالات الاقليمية والدولية التي أنيطت بها الولاية للعمل في هذا الميدان أن تحظى بأكبر قدر من التأييد من الدول الاعضاء . إن مشكلة المخدرات مشكلة عالمية . ويجب أن تكون الاستجابة عالمية في نطاقها .

إن عقد التسعينيات ما زال يفرض نفسه على المجتمع الدولي كما لو أنه كان قد عُهد اليه بأن يحدث تغيرا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في العالم أجمع . ومما يسعدنا أن الديمقراطية والحرية ما برحتا المستفيدتين الرئيسيتين من ذلك . وتأمل غرينادا بألا تخرج جهودنا الانمائية الوطنية عن طريقها بل أن تلقى تأييدا هاما من المؤسسات المالية الدولية والبلدان الصديقة . ونأمل أيضا في زيادة تعميق روح

التعاون الدولي الجديدة لتعزيز آفاق السلم . ويجب على الامم المتحدة أن تكون محـور النشاط الدولي . إن دورة الجمعية العامة السادسة والاربعين هذه يجب أن تقوم بدورهـا في توفير الفرص لمجتمع الامم وتيسير اتخاذ القرارات فيما بينها للنهوض بقضية السلم وضمان مستويات معقولة من التنمية القادرة على البقاء ، وبخاصة في البلـــدان النامية .

السيد دومبويا (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيـــدي الرئيس ، من دواعي سروري الكبير أن أهنئكم باسم جمهورية سيراليون حكومة وشعبا علـى انتخابكم لرئاسة الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة . إن هذه شهادة عن حـق بخصالكم ومهاراتكم المثبتة بالبراهين وتقديرا لكم بوصفكم دبلوماسيا محنكا وإبنـــا بارا للمملكة العربية السعودية ، البلد الذي تربطنا به دائما علاقات حميمة وودية . وإذ تمضي هذه الجمعية قدما تحت قيادتكم في السعي الى ايجاد حلول للمشاكل التـــي تواجهنا ، أود أن أطمئنكم على تعاون وفدي . وأود أيضا أن أشيد بسلفكم ، السيـــد غيدو دي ماركو ، وزير خارجية مالطة ، إذ أن الدورة الخامسة والاربعين قد حققـــت الكثير من التقدم تحت ادارته الكفوءة .

إن مبدأ العالمية ، وهو هدف الميثاق منذ أمد طويل ، قد ازداد أهميـــة بانضمام سبع دول الينا مؤخرا ، من بينها ميكرونيزيا وجمهورية جزر مارشـــال . إن العضوية بالنسبة لهذه البلدان لا بد أن تكون تحقيقا لتطلعها الى إحراز تقريـــر المصير . وبصورة مماثلة ، نمد يد الترحيب والتعاون الى جمهوريات البلطيق استونيـــا ولاتفيا وليتوانيا ، التي استعادت استقلالها وسلامتها الاقليمية . فقد أصبحت هـــذه الدول مرة أخرى عناصر فاعلة نشطة في الساحة الدولية . وبالمثل نرحب بقبول جمهوريـة كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كوريا في عضوية الامم المتحدة ، وهي نتيجـــة ظلت حكومة بلادي تؤيدها على مر السنين القليلة الماضية . نعتقد ونأمل بأن وجودهمـــا فـي هـذا المحفـل الدولي سيسخّر من أجـل تعزيز هدفهمـا المشترك المتمثـل فـــي إعادة

التوحيد . ونهنئ كل الاعضاء الجدد ونسجّل هنا بأن عضويتها ستزيد من غزارة التنـــوع الاجتماعي والثقافي لمنظمتنا .

نجتمع في هذه الدورة السادسة والاربعين ونحن على غارب موجة تطورات بالغـــة الاهمية لا يزال يتعين الفهم الكامل لاثارها . واننا اذ نستعد لحقبة تبشر بانهـــا ستكون حقبة جديدة يجب أن نسلّم بأن هذه الاوقات مثيرة ، رغم أنها تتسم بالتحديـــات ؛ إنها مثيرة لانها تتيح الفرصة لتغير في التوجه ، أو حتى بدايات جديدة ، في تصريـــف العلاقات الدولية ؛ وهي أوقات حافلة بالتحدي بسبب النتائج المحتملة لاي اختيـــار خاطئ .

لقد قيل في هذه القاعة بالذات أنه لا يمكننا أن نسمح للنظام العالمي الناشئ بأن يتطور من تلقاء نفسه . وعلينا أن نكيّفه ونغذيه ونطعّمه بالخصال والخصائـــص التي تنفعنا على أفضل وجه في السنوات المقبلة . لذلك يجب النظر الى هذا النظـــام العالمي الذي لا يزال في أول مراحل نموه بوصفه نتاج ارادتنا وجهدنا الجماعييـــن . وبالتالي ينبغي أن تتمثل الفرضية التي تسمو على أي شيء آخر في وجوب أن نفهـــم المتطلبات الاساسية لهذا النظام العالمي الجديد فهما واضحا ، ووجوب شرح حقوق الـدول وواجباتها والتزاماتها في سياق تطبيق هذا النظام . إن ما علينا اعداده ليس ترتيبـا هشا ذا طبيعة متقلبة ، بل هو مجموعة مرتصة من الامم الحرة يجيز الميثاق سلوكها حقـا وتكون مسؤولة عن سلوكها أمام شعوب العالم .

وفي جميع الحالات ستعتمد نتيجة جهودنا الى حد كبير على ما اذا كنا عازمين على الشروع في بداية ميمونة ، وما اذا كنا مصممين على نبذ هذه المواقف التي أحبطت حتى الآن حسم الصراع وكبحت صنع السلم وخنقت التنمية الاقتصادية . ولا بد أن نقتنع بفعالية النهج التحرري والديمقراطي تدريجيا الذي ينبغي أن تكون دعائمه المرونة السياسية والتوافق الاجتماعي والرؤيا الاقتصادية الواضحة .

ما برحت الحالة في جنوب افريقيا بندا من بنود جدول أعمالنا منذ سنوات عديدة . ونتيجة للضغط الداخلي والدولي المتواصل ، سنّت حكومة جنوب افريقيا الحالية تشريعا لإزالة بعض القوانين من لوائح تشريعاتها . بيد أن الفصل العنصري لا يزال راسخا في ذلك البلد ، ولذلك سنصدر حكما خاطئا إذا لم نحافظ على الضغط المفروض على حكومة جنوب افريقيا .

إن المقترحات الدستورية للرئيس دي كليرك ترمي قبل كل شيء الى كفالة ألا تتمكن أغلبية الشعب أبدا من ممارسة السلطة السياسية الفعالة . ومن الواضح أنه لا يمكن للمرء أن يأخذ على محمل الجد نظاما يشترط تشكيل حكومة إئتلافية بغض النظر عن نتائج الانتخابات . لا يمكن أن تشكل هذه المقترحات أساسا للمفاوضات . وفي الوقت ذاته ، لقد تجلى الدليل الذي يؤكد شكوك العديدين بأن نظام بريتوريا يواصل تنسيق الموجة التدميرية من العنف التي تشمل كل جنوب افريقيا ، ولا سيما البلدان الافريقية . يجب على المجتمع الدولي أن يبقى متيقظا وأن يواصل الضغط على نظام جنوب افريقيا حتى تتمكن أغلبية الشعب في ذلك البلد من تحديد من الذي ينبغي أن يحكمها . وكيف ؟ إن إبقاء الضمانات الدستورية شيء ، لكن إدامة العنصرية لا يمكن تحملها .

مما يسعدنا عملية السلم الجارية في أنغولا ووقف الأعمال العدائية بين الأطراف المتحاربة ، ونتطلع قدما صوب ظهور الشعب الأنغولي الموحد . ونناشد شعب موزامبيق أن ينهي الصراع الدموي الذي جلب معاناة كثيرة للمساكين والأبرياء ، ولا سيما النساء والأطفال . ونثني على الجهود التي تبذلها جميع البلدان ، وخاصة تلك الواقعة في المنطقة دون الاقليمية ، في سعيها الى إيجاد حل للأزمة في ذلك البلد .

وفيما يتصل بالمشاكل في الصحراء الغربية ، نرى أن بعثة الامم المتحدة هي الخطوة النهائية على الطريق الى حسم الصراع في ذلك الاقليم .

ما برح وفدي عبر السنين يشيد بشجاعة الشعب الكمبودي وصبره وصموده في مصابه . ونشهد اليوم نتيجة هذه الصفات في انشاء المجلس الوطني الاعلى تحت قيادة صاحب السمو الملكي الامير نوردوم سيهانوك ، الذي بلور توافق آراء الشعب الكمبودي للتوصل الى الوجهة المستقبلية لمجتمعه بغية استعادة مكانته على الساحة الدولية .

ونحن على اقتناع بأن عملية الشفاء بعد سنين من الصراع قد بدأت وسيأتي معها ادراك أن دروس الماضي ستقوّي عزيمة الشعب الكمبودي وهو يسير نحو تحقيق مصيره .

يرحب وفدي بعقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط يتناول القضية الفلسطينية . والنزاع العربي الاسرائيلي الاوسع . وما برح وفدي يعتبر أن الفلسطينيين مؤهلون لأن يكون لهم وطن في اطار حدود آمنة يمكنهم فيها أن يمارسوا حقوقهم الثابتة كشعب . وبالتالي ينبغي أن يكون هدف جميع المشاركين في ذلك المؤتمر أن تتحقق تسوية سلمية شاملة تضمن أن تعيش جميع بلدان المنطقة في سلم بعضها مع بعض في حدود آمنة .

إن الكثيرين يتفقون الآن على أن الأزمة الافريقية هي أساسا أزمة سياسية من حيث طبيعتها ولها آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة . وازاء هذه الخلفية مهّد رئيسي ، اللواء الدكتور جوزيف سايدو مومو ، في آب/اغسطس من العام الماضي ، السبيل أمام مزيد من المشاركة في السياسة من جانب سكان سيراليون ، كما مهّد السبيل لإضفاء مزيد من الديمقراطية على العملية السياسية . وبعد ١٣ عاما من حكم الحزب الواحد ، نلاحظ أن هناك دستورا ينص على تعدد الاحزاب ، وفي الانتخابات التي ستجري في العام القادم كما هو مقرر ، ستتاح لشعب سيراليون الفرصة لكي يختار الذين يود أن يحكموه . ولكن اذا أريد للديمقراطية المتعددة الاحزاب أن تعمل بفعالية ، فلا بد للحكومات التي تواجه حالات كحالتنا أن تساعد على استئصال شأفة الفقرة والمجاعة والامية ، لانه يوجد احتمال أن يؤثر استمرار الحرمان لاغلبية سكاننا تأثيرا ضارا على العملية الديمقراطية .

إذ يهلل شعب سيراليون للانتقال السلس والسلمي من دستور الحزب الواحد الى دستور الاحزاب المتعددة ، فإن بلدنا ما زالت تغزوه عصابات تعيث في الارض فسادا ، وهي عصابات تشارلز تيلر ، المنتمية الى الجبهة القومية الوطنية في ليبريا . وقد أدى هذا العدوان الى خسائر كبيرة في أرواح المئات من سكاننا وتشريد عدد أكبر من ذلك بكثير منهم ، مما يعقّد مشكلة اللاجئين الخطيرة التي نواجهها أصلا .

نحن نؤمن بالسلامة الاقليمية لجميع الامم وبسيادتها ، بغض النظر عن حجمها أو ثروتها . ومشاركتنا في تحالف الامم المتحدة ضد العراق نتيجة لغزوه للكويت في العام الماضي ، لهو دليل ساطع على ايماننا بالحفاظ على السلامة الاقليمية للدول . وبالتالي فإن سيراليون عازمة على أن تدرأ العدوان عن الاجزاء الشرقية والجنوبية عن أراضيها الذي تقوم به العصابات المتنقلة للجبهة القومية الوطنية لليبريا . وتناشد المجتمع الدولي أن يدعمها في تخفيف معاناة مواطنينا المشردين وكذلك اللاجئين من ليبريا . كما نود أن نسجل هنا تقديرنا للمساعدة العظيمة التي تقدمها لنا حكومات جمهورية غينيا وجمهورية نيجيريا الاتحادية والولايات المتحدة الامريكية وجمهورية الصين الشعبية والمملكة المتحدة وغيرها من البلدان الصديقة .

في النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي نلحظ فيه التقدم والانجاز والنمو والاكتفاء الذاتي في أنحاء أخرى من العالم ، فإننا في افريقيا ، ولا سيما في افريقيا جنوب الصحراء ، ما زلنا مهمشين واقتصاداتنا المتألمة تتدهو تدهورا هندسيا سريعا . وما زلنا نتخبط في ديون خارجية ، ويبدو أن هناك نية محسوبة لابقائنا غارقين في الديون . والبرامج الرامية الى انقاذ اقتصاداتنا والتي تعد بمثابة ترياق لبلايانا الاقتصادية تكاد لا تحظى بأي دعم من المجتمع الدولي . ولذلك فهي تفشل ، وتفشل فشلا محزنا . ومثال على ذلك برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، الذي كان في بدايته يحمل كل ميزات الانتعاش الاقتصادي الوجيه الحافل بفرص النجاح . واليوم ، بعد مرور أربع سنوات على هذا البرنامج ، يغوص العديد من البلدان الافريقية في مزيد من المصاعب الاقتصادية أكثر من ذي قبل .

إن رؤساء دولنا قد وقّعوا في اجتماعهم الذي انعقد في أبوجا بنيجيريا في حزيران/يونيه الماضي معاهدة لانشاء المجموعة الاقتصادية الافريقية بهدف تهيئة فرص للتنمية الاقتصادية عن طريق التعاون . وسنفشل مرة أخرى في هذا المشروع لو لم يتوفر الجو الاقتصادي الدولي المطلوب . وبالتالي هناك حاجة ملحة الى اجراء تغير جذري في موقف البلدان المتقدمة النمو إزاء بعض أو جميع أسباب مشاكلنا الاقتصادية كما نراها وهي : انخفاض أسعار السلع الاساسية ، والعبء الثقيل للديون الخارجية ، والنقل المحدود للموارد والتكنولوجيا ، ونشوء تكتلات تجارية حمائية . وندعو البلدان المتقدمة النمو أن تدمج اقتصادات بلداننا في النظام التجاري المتعدد الأطراف ، مما يهيئ فرصة لان تقيم اقتصاداتنا المعاقة روابط تجارية منتجة مع اقتصادات أنشط .

وتحقيقا لذلك ، نحتاج ، من بين أمور أخرى ، الى اعادة النظر في البيئة الاقتصادية الدولية السائدة حاليا التي تزداد صعوبة . ويرى وفدي أنه اذا أريد ضمان أي تحسين في الاقتصاد العالمي ، فيجب على المجتمع الدولي أن يعترف بضرورة العمل المتضافر . ولقد بدأت بلدان كثيرة في افريقيا عملية تثبيت اقتصاداتها ، وتقديم برامج تكيّف هيكلي . ولا شك في أن هذه العملية مؤلمة لاغلبية سكاننا الذين عليهم أن يكافحوا بما لديهم من خدمات اجتماعية محدودة . وبالتالي ، كان لا بد أن ينظر بجدية في مسألة عبء الديون وغيرها من المسائل المتصلة التي تؤثر في البلدان النامية .

ومما هو مسلم به على نطاق واسع أن العقد الاخير كان عقدا ضائعا بالنسبة الى افريقيا . والآن وقد تحسن مناخ التعاون السياسي ، علينا أن نواصل بصورة نشطة وبنّاءة جدا الحوار بين الشمال والجنوب بشأن مسائل اقتصادية محتدمة . وحتى اذا ساد السلم العالم برمته ، فليس بإمكاننا أن نقف عاجزين لدى رؤية جزء كبير من سكان كوكبنا يأوون الى فراشهم كل يوم وهم جياع .

إن المجتمع الدولي مشغول حاليا بنقاش حول حماية البيئة ، وهو نقاش يأتي بعد سنوات من اللامبالاة بالاضرار التي خلّفها الانسان في محيطه .

ولا شك في أن هناك أصواتا بدأت تسمع في جميع أنحاء العالم تعبر عـــن آراء قوية في المدى الذي بلغه بعض أوجه التدهور البيئي مثل ما هي أشد الأنشطة تدميـــرا ، وتأثير نظام بيئي شامل على التنمية ، وخصوصا في البلدان النامية ؛ وكيف ينبغـــي اعتماد نظام تنمية جذري موجه نحو البيئة . كل هذه جوانب وجيهة تتصل بمسألة ينبغـــي أن تعالج بجدية . وفي الوقت الذي قد نختلف فيه بالنظر الى بعض المجالات ، هنـــاك نقطة لا يمكننا الجدال فيها وهي أن البيئة ليست تراثنا المشترك فحسب ، بل هي تركـــة سنورثها لأطفالنا أيضا . لذا ، فإن علينا ، والحال هذه ، واجب لا مناص منه ، واجـــب الاشتراك في أنشطة ستسهم في رفاهنا جميعا ، وفي بقائنا حقا . وفي ضوء ذلك ، يعتبـــر وفد سيراليون أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده فـــي ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ ، ذو أهمية بالغة لتحقيق مصالحنا .

إن الأمين العام يلاحظ في تقريره عن أعمال المنظمة أن رهان الجنس البشـــري برمته على المؤتمر المقبل رهان خطير . ونحن نتفق مع هذا الرأي ، ونتوقع أن توافـــق الآراء الذي سينجم عن هذه المفاوضات سيشمل استراتيجيات طويلة الأمد مصممة بوضـــوح وضعت لتمكين البلدان النامية ، مثل بلدنا ، من الحصول على القدرة التكنولوجيـــة والمادية على مواجهة الآثار الضارة المتأتية من الفقر ، ولتبدأ ممارسات انمائيـــة سليمة بيئيا وقابلة للاستمرار . ويحدونا الأمل في ألا يغضي هذا المؤتمر الى مزيد مـــن تهميش البلدان النامية ، وفي أنه ، في المقام الأول ، سيتناول بجدية ما لهـــذه المسألة من دواعي قلق خاص لدينا .

وقبل أن أختم بياني ، أود أن أشيد بالأمين العام وموظفيه على الجهـــود الدؤوبة التي بذلوها لمساعدتنا في تحقيق أهداف ومقاصد منظمتنا . لقد قدم السيـــد بيريز دي كوييار خدمات بارزة للأمم المتحدة على مدى عشرين سنة ، وبوصفه أمينا عاما في السنوات العشر الماضية ، وخلال تلك السنوات ، أثّرت أحداث هامة في المنظمة بشكـــل أساسي . فالتراجع عن تعددية الأطراف قد هدأ بعض الشيء ، وعادت منظمتنا تشغل مركـــز

الصدارة في العلاقات الدولية . وإذ يغادرنا السيد بيريز دي كوييار يود وفـــدي أن يتوجه اليه بأطيب التمنيات الخالصة . فخدماته المجردة ستسجل في سجلات منظمتنا .

وفي الختام ، أود أن استشهد بهذه الكلمات للأمين العام في تقريره عن أعمـــال المنظمة المقدم الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين :

"... إن الامم المتحدة وقد أبلت من حالة الركود ، ولم يعد دورهـــا دورا هامشيـــا ، أصبحت أكثـــر قربا من الرؤيـــا التي تصورها ميثاقهـــا" .

(A/46/1 ، ص ٣٨)

وسيراليون تشاطره هذه المشاعر وتلتزم بالعمل الوثيق مع الآخرين لتحقيـــق أهداف الميثاق .

خطاب الاونرابل توفيلاو إيتي اليسانا ، رئيس وزراء دولة ساموا الغربية المستقلة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامـــة الآن الى بيان رئيس وزراء دولة ساموا الغربية المستقلة .

اصطحب توفيلاو إيتي اليسانا ، رئيس وزراء دولة ساموا الغربية المستقلـــة ، الى المنصة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني سعادة بالغة أن أرحـــب برئيس وزراء دولة ساموا الغربية المستقلة ، الاونرابل توفيلاو إيتي اليسانـــا ، وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد اليسانا (ساموا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لـــي سيدي الرئيس أن أهنئكم بانتخابكم لمنصبكم السامي . إن خبرتكم الطويلة في الشـــؤون الدولية ومهاراتكم الدبلوماسية المعروفة جيدا لدى زملائكم ستخدم هذه الجمعية خدمـــة طيبة . إن علاقاتنا الحميمة مع بلدكم ومع شخصكم ستجعل من العمل معكم مبعثا للسرور .

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بسلفكم وزير خارجية مالطة ، غيدو دي ماركو ، علـــى ادارته السليمة للجمعية العامة في دورتها الاخيرة .

شهد العام الماضي زيادة كبيرة في دور الامم المتحدة وتعزيزا لهيبتها ومما يبعث على الارتياح الكبير في نفوسنا . ومن بين الامثلة الاخيرة في هذا الصدد الدور الحساس الذي يضطلع به الامين العام بشأن الرهائن المحتجزين في الشرق الاوسط ، وندعو الله تعالى أن يتم الإفراج عنهم جميعا في وقت قريب بفضل جهوده إن مهارته في ممارسة الدبلوماسية الهادئة وصبره وأمانته أسهمت بقدر كبير في تجديد قوة الامم المتحدة . إننا نشكره على قيادته الحكيمة التي تتسم بالتعاطف خلال السنوات العشر الاخيرة الصعبة ، وإن كانت لها أهمية كبيرة . إننا نتمنى له التوفيق في مساعيه في المستقبل . إنه سيترك لخلفه منظمة تنبض بحيوية زائدة وتضطلع بدور أقوى . وأيا كان خلفه فيمكنه أن يعتمد على استمرار إيمان ساموا بالامم المتحدة ودعمها النشط لها .

إن عدد أعضاء الامم المتحدة آخذ في الازدياد ، ومن دواعي سرورنا نرحب خلال هذه الدورة بسبعة أعضاء جدد في المنظمة .

أولا ، مما يبعث على الارتياح والفرح الشديدين في نفوسنا أن نرحب في الامم المتحدة بالامم الزميلة في منطقة المحيط الهادئ وفي إطاره . إن ولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، وجزر مارشال ، شأنهما شأن ساموا ، عضوان في محفل جنوب المحيط الهادئ ومن دواعي سرورنا بشكل خاص أن نراهما تنضمان الى هذا المحفل الدولي أيضا . إننا نعرف من خلال عملنا معهما في المنطقة أنهما ستزيدان من حيوية الامم المتحدة وستسهمان في تحقيق أهدافها .

لقد أيدنا منذ زمن بعيد قبول جمهورية كوريا في عضوية الامم المتحدة ويسعدنا أن يتحقق هذا في النهاية . ونعتقد بمزايا عالمية العضوية ، وبانضمام جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الى الامم المتحدة نشعر بأنه سيتحقق جو الوفاق فيما بينهما .

كذلك نرحب بجمهوريات البلطيق ، استونيا ولاتفيا وليتوانيا ، وهي دول نعرف تماما أنها ستسهم إسهاما قيما في عملنا . لقد كانت هذه الدول بالطبع أعضاء

في عصبة الأمم . وتاريخها التليد وروحها التي لا تعرف القهر يؤهلانها لهذه العضوية .

تكلمنا في العام الماضي عن السرعة الفائقة التي تتحرك بها أحداث العالم . وفي هذا العام حدث حقا تزايد في تلك السرعة ونشهد الآن بداية عهد لعالم جديد شجاع ، عالم يتطلب أقصى درجات الفهم والأناة والرحمة والمرونة من جانب قادته ، عالم فيه يصبح صوت الشعب فوق كل صوت ويصغي القادة الحكماء الى هذا الصوت . إن الزحف الثابت للديمقراطية في جميع أرجاء المعمورة مستمر ، وكما تبين الأحداث الأخيرة التي جرت في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفي الخليج ، أن الذين يقفون في وجه هذه الأحداث لا يؤدون إلّا الى زيادة سرعتها . ونرى من حولنا تداعي القمع ونظم الطغيان القديمة .

إن الديمقراطية والحرية تنتشران بسرعة في جميع أنحاء أوروبا الشرقية حيث كان الستار الحديدي مرة يمنع هذا السبيل ، وهناك الآن أمل جديد لدى شعوب حرمت منه من قبل . ومن المؤسف أن العنف يستمر في يوغوسلافيا . إننا نرحب بقرار مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع ونؤيد حظر السلاح . ونأمل أن تنجح الخطة الأوروبية في إقرار السلم في هذا البلد .

ويشجعني أن نظام الفصل العنصري القمعي في جنوب افريقيا يظهر علامات النهاية . لقد ذهبت توسلات العالم طوال سنوات طويلة مهب ادراج الرياح وفي النهاية تحدث حركة الى الأمام . ومع أن اقتراحات حكومة جنوب افريقيا الخاصة بدستور جديد لا تحقق الكثير مما ترغب فيه فمن الواضح أن حكومة جنوب افريقيا لا يمكنها بعد الآن أن تتجاهل الحقوق الأساسية لغالبية شعبها ولا الاتجاه الذي يجب أن يسير فيه هذا البلد . ويبدو أنه حتى في قلعة العنصرية التي تتسم بأقصى درجات التعطب بدأت الحركة في النهاية على طريق الديمقراطية . وبعد أن تم توقيع اتفاق السلم بين الأطراف ، نأمل أن يستمر التقدم المطرد وألّا تؤدي أعمال العنف الى التراجع أو اتخاذ خطوات الى الوراء .

وفي الشرق الاوسط تتسارع الخطى أيضا ؛ ومن المتوقع أن يعقد مؤتمر للسلم في الشرق الاوسط في هذا الشهر ، وهو حدث اعتقد كثيرون أنه سيكون بعيدا في المستقبل ، هذا إذا قُدّر له أن يحدث على الإطلاق . ولم يكن هذا نتيجة للنظام الدولي الجديد فقط ولكن أيضا نتيجة للدبلوماسية التي تتسم بالتصميم والاستنارة . ونأمل أن تنجح مبادرة السلم التي تقودها الولايات المتحدة . ولئن كان عدد كبير من القضايا الإجرائية الاساسية لم يفصل فيه بعد فإن هذه الفرصة للبدء في مداواة الجراح القديمة يجب أن تتاح لها كل إمكانيات النجاح بمشاركة جميع الاطراف الممثلة ووقف السياسات التي يمكن أن تعوق استمرار التقدم .

وفي لبنان أيضا أحرز بعض التقدم ؛ توقفت في نهاية الامر الحرب الاهلية . بيد أنه يجب أن يسمح للبنان بإعادة بناء نفسه دون سيطرة من أحد ودون وجود قوات أجنبية على أرضه .

وفي كمبوديا تتحرك الاحداث بسرعة كبيرة الى الامام صوب تحقيق تسوية سياسية شاملة ، وأن التطورات الجديدة في هذه العملية تبعث على السرور . ويجب على الامم المتحدة أن تحافظ على وجودها القوي في تحقيق السلام في كمبوديا وفي منطقة الهند الصينية .

ونأمل أن يعقد المؤتمر المقترح بشأن الصراع في قبرص في الوقت المحدد له . إن الامين العام سيقدم لذلك المؤتمر خبرته ومهاراته الواسعة ونتمنى له التوفيق في جهوده الرامية الى إيجاد حل لهذه المشكلة .

وفي أفغانستان والصحراء الغربية نثق بأن عمل الامين العام ، وتصميم الامم المتحدة ، والمواقف الإيجابية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والاطراف المعنية ، ستؤدي الى استعادة عمليات السلم في هذين البلدين .

في كل هذه الاحداث ، يمثل الاتجاه قوة دفع نحو الحرية ، من خلال تقرير المصير ، والمزيد من الحكومات التي تمثل شعوبها ، والحقوق الفردية . ونحن نؤكد إيماننا بحقوق الشعوب في أن تقرر ما تريده لنفسها بحرية . وقد مارسنا في بلدنا

المشاركة التمثيلية في الانتخابات منذ نيل الاستقلال وفقا لمقتضيات عاداتنا وتقاليدنا ، وفي هذا العام قمنا بتنفيذ حق الاقتراع العام للجميع بعد أن اختار شعبنا بوعي عن طريق الاستفتاء أن حق الاقتراع العام يجب أن يصبح جزءا من أسلوب حياتنا .

لقد راقبنا ولاحظنا العمل الهام الذي تقوم به الامم المتحدة في القضاء على إساءات استخدام الحرية الفردية في جميع أنحاء العالم وبصفة خاصة في أمريكا الوسطى ؛ حيث وقّع أخيرا معظم الزعماء في الحرب الاهلية الطويلة في نهاية المطاف اتفاق سلام . وتأمل ساموا في أن تتمكن من المشاركة على نحو أكثر نشاطا في العمل القيم الذي تقوم به لجنة حقوق الإنسان ، ونحن نؤيد بحماس عقد المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان في برلين في عام ١٩٩٣ .

ولئن كانت الامم المتحدة قد حققت النجاح في دعم الحرية والحقوق الفردية ، فإن الامر الذي يلقى ظلالا من الشك على سلامة نهجنا يتمثل في القرار ٣٣٧٩ (د - ٣٠) الذي اتخذ منذ فترة طويلة في ١٩٧٥ ، والذي يقرر أن الصهيونية عنصرية . لقد فسر المتكلمون المثقفون من فوق هذه المنصة الطبيعة الشاذة لهذا القرار . ونحن ننضم إليهم في دعوتهم الى إعادة النظر في هذا القرار .

يقال أحيانا إنه بنهاية انقسام العالم إلى قطبين ، الذي غذى سباق التسلح ، فإن الحاجة إلى الحد من الاسلحة ونزع السلاح أقل إلحاحاً الان . على النقيض من ذلك ، تشعر حكومتي بانه ينبغي لنا ألاّ نركن إلى الرضا عن الذات ، وأن نغتنم الفرصة التي أوجدتها الظروف العالمية الجديدة للإسراع في إحراز تقدم في نزع السلاح . وإعلان الولايات المتحدة عن خططها الرامية إلى إخراج جزء كبير من ترسانتها النووية من الخدمة والرد الإيجابي جدا من جانب الاتحاد السوفياتي تطوران يبشران بالخير . إننا نشيد بهذين التحركين ، اللذين يأتيان بمثابة تقدم كبير في عملية نزع السلاح النووي . ونحن نتطلع إلى خطوات إيجابية مماثلة من الدول الاخرى الحائزة للاسلحة النووية .

نرحب بقراري الصين وفرنسا في أن تصبحا طرفين في معاهدة عدم الانتشار النووي ، ويسعدنا أن بلداناً أخرى فعلت ذلك مؤخرا . ومن المهم تعزيز هذه المعاهدة والضمانات المنبثقة عنها ، والتقيد بها . والاحداث الاخيرة في العراق والمعلومات التي كشفتها اللجنة الخاصة من خلال عمليات تفتيشها تبرز بشدة هذه الحاجة .

لا يزال إبرام معاهدة للحظر الشامل على التجارب مسألة ذات أولوية ملحّة . ونحن نرى أن الظروف الآن مواتية للدول النووية لاتخاذ الخطوات نحو التفاوض بشأن هذه المعاهدة ، ونحثها على أن تفعل ذلك . فمن شأن معاهدة شاملة للحظر على التجارب أن تدعم الجهود العالمية الرامية إلى منع الانتشار . وفي إقليمنا ، لدينا معاهدة لجعل جنوب الهادئ منطقة خالية من الاسلحة النووية ، تسهم هي الاخرى إسهاما هاما في معالجة عدم الانتشار النووي ؛ ونجدد نداءنا للولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة بأن تصبح أطرافا في البروتوكول الملحق بها .

عمل صراع الخليج على تركيز الاهتمام على مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل الاخرى أيضا . ونستطيع أن نرى بوضوح الحاجة الملحّة لإبرام اتفاقية شاملة بشأن الاسلحة الكيميائية في أبكر وقت ممكن . وفي حين أن الاسلحة الكيميائية لا تنتج في جنوب الهادئ ، إلاّ أنه تعيّن علينا أن نواجه في منطقتنا مشكلة التخلص من العوامل السامة الناجمة عن هذه الاسلحة .

لقد سعدنا للتاييد الذي قدم في مؤتمر استعراض اتفاقية الاسلحة البيولوجية الاخير لتعزيز النظام الحالي ونتمنى أن نراه وقد أصبح عالميا .

وبالمثل ، فإن عدم الاستقرار الناجم عن تراكمات الاسلحة التقليدية الضخمة غير المرصودة يدعو إلى اتخاذ تدابير عاجلة . فتجار الموت ، سماسرة الاسلحة ، يعملون على نطاقات أوسع وأكثر كفاءة منها في أي وقت مضى . وتكديس الاسلحة الدائم عن ذلك يسهم في عدم الشعور بالامن على الصعيد الاقليمي والعالمي في النهاية . ولذلك ، فإننا نؤيد الاقتراح الرامي إلى فتح سجل لدى الامم المتحدة بعمليات نقل الاسلحة . فالشفافية في تجارة الاسلحة التقليدية قد تكون بمثابة انطلاق لاتخاذ تدابير اكثر طموحا في وقت لاحق .

في حين انه يضيف لذرع السلاح أن يؤدي إلى أسلوب أكثر سلما للعيش على الارض ، فإن هذا السلم سيكون قليل الفائدة بالنسبة لنا إذا استمرت نوعية الحياة بالتدهور بصورة عامة نتيجة لعدم احترامنا للبيئة . فقد استمعنا إلى زملاء لنا من بلدان جزرية ارتفاعها عن سطح البحر ضئيل يتحدثون عن خطر ارتفاع مستوى البحر مما يهدد وجودهم في حد ذاته . هذه هي حقيقة الحال في أسوأ ظروفها . وحتى نحن الذين نعيش في أمان نسبي في جزرنا ذات المستوى المرتفع قد نفقد مع ذلك معظم شواطئنا .

في الواقع ، يتعين علينا أن نتعلم وأن نمارس احترام نظم الحياة الذي يشكل الجزء البشري جزءا منها . لهذا السبب ، نعلّق اهمية كبيرة على عقد "مؤتمر قمة الارض" ، كما يسمى ، وهو الاول من نوعه . ومؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، الذي سيعقد في البرازيل في العام القادم ، يوفر فرصة لإجراء تقييم جدّي لموارد العالم . كما انه فرصة لتقييم ما حصل من ضرر بالفعل والتخطيط لاتخاذ تدابير وقائية فورية . علينا أن نكافح للحفاظ على بيئة سليمة من الناحية الايكولوجية ، وأن نضمن في نفس الوقت التعجيل في التنمية القابلة للاستمرار من أجل مصلحة البشرية والكوكب معاً . "فالتنمية الايكولوجية" لم تعد مجرد شعار ؛ إنها ضرورية إذا اردنا أن نبقى وأن نزدهر ، نحن والارض .

نود أن نسجل تقديرنا لبرنامج الامم المتحدة للبيئة لتنسيق الإعداد للمؤتم
لا سيما تقديم المساعدة لبلدان إقليمنا في إعداد بياناتها الوطنية .

من المؤكد أن قضايا البيئة هامة للغاية للمحيط الهادئ . ويسرنا أن نعلن
برنامج البيئة الاقليمي لجنوب المحيط الهادئ قد قوي واصبح منظمة اقليمية تتمت
باستقلال ذاتي تام ، ومقرها في آبيا ، عاصمتنا . وهناك عدة اتفاقيات بيئية هام
سارية المفعول في اقليمنا . وهذه الاتفاقيات هي اتفاقية حماية الموارد الطبيعي
والبيئة لمنطقة جنوب المحيط الهادئ ؛ واتفاقية البرنامج البيئي الاقليمي لجن
المحيط الهادئ وبروتوكول مواجهة حالات الطوارئ الخاصة بالتلوث ومنع التلوث عن ط
إلقاء النفايات الملحق بها ؛ والاتفاقية المعنية بالحفاظ على الطبيعة في جن
المحيط الهادئ ، المعروفة باسم اتفاقية آبيا .

علاوة على ذلك ، فإن معاهدة جعل جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الاسل
النووية تعبّر عن معارضتنا القوية للاسلحة النووية وإجراء التجارب عليها ف
الاقليم . وبانخفاض التوترات العالمية والتقدم الكبير الذي أحرز في مجال نـ
السلاح ، أصبحت أسباب هذه التجارب أكثر غموضا بالنسبة لنا . والشاغل الفوري الاك
إلحاحاً هو الخطر الذي تشكله هذه التجارب على البيئة الهشة التي تُجرى فيها .

واتفاقية حظر صيد الاسماك بشبكات الصيد المعوّمة الطويلة في جنوب المحي
الهادئ دخلت مؤخرا حيز النفاذ . فالموارد البحرية توفر جزءا أساسيا من نظام دع
الحياة في بلدان المحيط الهادئ الجزرية ، ويسعد ساموا أن ترى أهمية الحفاظ علي
وقد أصبحت من الامور المسلّم بها الآن . ونرحب بالتطبيق الجاري لقرار الجمعي
العامة بشأن صيد الاسماك بشبكات الصيد المعوّمة ونتطلع إلى وقف هذه الممارسات عل
صعيد عالمي وفقا للجدول الزمني الذي حددته الامم المتحدة . كما نرحب بالجهود الـ
اتخذت بالفعل في هذا الصدد ويحدونا الامل الاّ يقتصر التعامل بحزم مع صيد الاسماك
استخدام شبكات الصيد المعوّمة فقط ، بل مع جميع الاساليب الاخرى التي ثبت أنها تهـ
الحفاظ على الموارد المعنية .

هناك مسألة في المنطقة لا تزال تستدعي اهتمامنا الا وهي كاليدونيا الجديدة . فالامم المتحدة اصدرت إعلانا بمنح الاستقلال للشعوب المستعمرة والتزمت باستئصال الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠ . ومما يشجعنا في هذا الصدد التدابير التي اتخذتها فرنسا لتعزيز التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بموجب اتفاقات ماتيغدون ، لتمهيد الطريق امام تقرير المصير في عام ١٩٩٨ .

ونرحب ايضا برغبة حكومة فرنسا في قبول لجنة المحفل الوزارية ، التي زارت مؤخرا كاليدونيا الجديدة . كان تقريرها متوازنا وبنّاء على حد سواء ، ونحن نعتقد انه ينبغي تيسير القيام بزيارات اخرى .

ترتب على إنهاء الحرب الباردة ان تسير التغيرات السياسية وعمليات الإصلاح في جميع انحاء العالم بخطى حثيثة . وترتب عليه أيضا أن تضطلع الامم المتحدة بدور متزايد الاهمية في ضمان الامن والحيلولة دون تصعيد الازمات إلى مآس ، كما حدث في حرب الخليج . إن رعاية السلم مهمة كبيرة ويتعين تاييد دعوة الامين العام للامم المتحدة بممارسة الدبلوماسية الوقائية .

ويؤدي تخفيف حدة التوترات العالمية ، والحربات التي ظهرت مؤخرا ، والروح المستنيرة للتعاون الى توفير آمال جديدة في إمكانية الحصول على فرص تمكن الجميع من تحقيق تطلعاتهم المعقولة . إلا انه يمكن تبديد الآمال بسهولة وتحويلها الى شعور بالمرارة إذا لم يتحقق قدر كاف من الرفاه الاقتصادي ، وانتشر الفقر . ومن الواضح انه لا بد من إعطاء الاولوية لتوفير الظروف اللازمة لتحقيق الاهداف الاقتصادية . ومن العوامل الاساسية في ذلك التجارة - واقصد بذلك التجارة المتحررة . وقد استمعت هذه الجمعية مرارا وتكرارا للدعوة الى استكمال مفاوضات جولة اوروغواي بشكل ناجح وعاجل . ونحن نضم صوتنا الى الاصوات المؤيدة لتلك الدعوة .

إن الامن الاقتصادي هو مفتاح نجاحنا في منع اندلاع صراعات أخرى في المستقبل . ودونه سيتعرض الاستقرار الذي جاهدنا من اجل تحقيقه في بلداننا فرادى ، وفي العالم كله ، الى خطر التفكك المهلك . إن تحقيق مستويات معيشة للتنمية الاقتصادية في منطقتنا لتلبية الاحتياجات المتزايدة لشعوبنا ، والحفاظ على هذه المستويات ليس بالمهمة السهلة على الدول الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ ، بما فيها ساموا . وما حققناه بوصفنا من البلدان التي دخلت مؤخرا في عالم الاقتصادات والتجارة الدولية الحديث يعود لحد كبير الى التعاون التلقائي من جانب أسرة الامم . والاستقرار النسبي الذي يتمتع به بلدنا ومنطقتنا جاء نتيجة لجهودنا المشتركة . ونحن نشكر كل الدول بلا استثناء على مساهماتها في تنميتنا . ونأمل في أن نتمكن من مواصلة التعويل على دعمها في المشاركة التي شكلناها معا .

ومن السليم أننا نخاطب الجمعية العامة في الاسبوع الذي يتضمن اليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ، ذلك أن الكوارث سواء أكانت طبيعية أو من صنع الإنسان ظواهر ذات آثار قاسية علينا بسبب صغر حجم دولنا الجزرية . ومنطقتنا - شأنها شأن مناطق أخرى - عرضة بشكل خاص للاعاصير والهزّات الارضية . وبالإضافة الى التهديد الذي تشكله هذه الكوارث للحياة والاضرار التي تلحقها بالبيئة فإنها قادرة - في أسوأ صورها - على دفع الاقتصادات القائمة على الزراعة كاقتصاد بلدنا

الى منحدر خطير . لذلك نحن نؤيد تأييدا كاملا اي مشروع تقوم به الامم المتحدة لتحسين ترتيباتها المتعلقة بالحد من الكوارث . غير اننا نودّ ان نشير الى انه من الضروري أن تتجاوز هذه الترتيبات عمليات الإغاثة الفورية فتشمل ايضا تداول تدابير تخفيف حدة الكوارث وتوفير متطلبات الإصلاح والتعمير بشكل كاف .

لقد تكلمت انا وكل زملائي عن أوجه النجاح التي تحققت . ولكننا حدّدنا ايضا المشاكل والتحديات العديدة التي تستوجب بقاء هذه المؤسسة ، أي الامم المتحدة . ويمكننا معا الاتفاق على معايير للسلوك نتوخاها داخل بلداننا فرادى وفيما بين أسرة الامم التي ننتمي إليها ، وذلك من أجل حسم المنازعات والحفاظ على السلم . ولقد طلبنا من الامم المتحدة أن تضطلع بدور أكبر في مجالات كثيرة تشمل حفظ السلم وعمليات الرصد والوساطة والتحقق وتعزيز الامن الاقتصادي والاستقرار . وعلينا أن نقدم لها الدعم المطلوب للقيام بهذه الادوار .

إننا نَمُرّ الآن بإحدى اللحظات البالغة الاهمية في تاريخنا ، التي يمكن أن يتغير فيها اتجاه العالم الى الافضل . ووقفنا في الماضي مرات كثيرة جدا في مفترق الطرق ، لاننا كنا منشغلين جدا بخلافاتنا ووجهات نظرنا الضيقة ، مما أضاع علينا الكثير من الفرص . ولدينا الآن الفرصة لان نترك لاطفالنا عالما آمنا . وعلينا الا نضيّع هذه الفرصة .

وتتطلع ساموا باعتزاز كبير وآمال عريضة الى الإنجازات التي يمكن أن تشرع فيها دورتنا السادسة والاربعون للجمعية العامة .

الرئيس : باسم الجمعية العامة أود ان أشكر رئيس وزراء دولة ساموا الغربية المستقلة ووزير خارجيتها على البيان الذي ألقاه توا .

اصطحب السيد توفيلاو ايتي اليسانا ، رئيس وزراء دولة ساموا الغربية المستقلة ، من المنصة .

السيد ندونغ (غينيا الاستوائية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تنعقد الدورة السادسة والاربعون للجمعية العامة بروح من السلم الحقيقي والطمانينة

والامم تحت رعاية المجتمع الدولي ، ويعتزم وفد غينيا الاستوائية الإسهام في كل المبادرات والاقتراحات التي قد تظهر لفائدة الشعوب الحرة ذات السيادة .

لقد كان لي الشرف بان اكون أول متكلم يهنئ السيد سمير شهابي بالنيابة عن الدول الإفريقية . وفي هذه المرة أود أن أتقدم بالنيابة عن وفد غينيا الاستوائية لتهنئته على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية . إن خبرته العظيمة وقدراته الدبلوماسية ضمان كاف لنجاح مناقشاتنا . ومن المعروف للجميع أن بلده ، المملكة العربية السعودية ، بلد عظيم وثري بالموارد النفطية ، بل ومساهم في احترام تنفيذ المبادئ والمُثل العليا الواردة في ميثاق الامم المتحدة ومتعاون بإخلاص مع المجتمع الدولي في هذا التنفيذ ، وبلد يتعاون في تنمية أفقر البلدان واقلها تقدما ، ومن بينها بلدي جمهورية غينيا الاستوائية . واتقدم من خلاله بتهانئنا لكل اعضاء المكتب الاخرين ، بإيمان بانه سيكون في وسعهم بفضل قدراتهم المعروفة للجميع المساهمة في حل مشاكلنا على أكمل وجه ممكن .

كما نعرب عن أحر تهانئنا لسلفه السيد غيدو دي ماركو ، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والعدل في مالطة ، ولسائر اعضاء مكتبه على عملهم الممتاز خلال الدورة الاخيرة .

وقد أعرب المتكلمون الذين سبقوني عن أسمى تقديرهم لامينا العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، وهو رجل يتسم بسعة الصدر والتصميم والإحساس العميق بالمسؤولية . إن تضحيته الذاتية وتفانيه التام لحل مشاكل المجتمع الدولي واقل البلدان حظّا امر يستوجب منّا أن نشيد به إشادة بالغة اعترافا بالعمل الإيجابي والمضني الذي يقوم به باقتدار عظيم والذي مكّن الامم المتحدة من أن تتبوأ المكانة التي تستحقها في خدمة الجنس البشري .

ويؤيد وفد غينيا الاستوائية الراي المخلص السائد بان الامين العام بيريز دي كوييار سيظل يشكل في وجداننا واذهاننا جميعا نموذجا حيا في اداء الواجب .

إن قبول الدول الاعضاء السبع الجدد في عضوية الامم المتحدة يعد حدثا فريدا في تاريخ منظمتنا . وبلدي يرحب بهذا التطور ويهنئ الاعضاء كافة على إجماعهم في اتخاذ القرار مما يؤكد مرة اخرى عالمية منظمتنا . ومن ثم يسعدنا أن نرحب بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا ، وهما بلدان تربطهما بغينيا الاستوائية علاقات دبلوماسية وطيدة . وإننا لنعتمد باشتراكنا في تقديم القرارات الخاصة بقبول عضويتيهما . ويبشر تزامن انضمام دولتي كوريا إلى الامم المتحدة بحوار صادق ومريح يؤدي إلى توحيد شعبيهما بالسبل السلمية على النحو المحمود الذي جرت به تلك العملية في المانيا .

كما نرحب بجمهوريات استونيا ولاتفيا وليتوانيا ونهنئها ، أولا على عودتها إلى اسرة الامم المستقلة ذات السيادة وثانيا على انضمامها إلى عضوية الامم المتحدة .

ونود ان نتوجه كذلك بخالص التهانئ وباسمى ايات الترحيب لولايات ميكرونيزيا المتحدة ولجمهورية جزر مارشال .

إننا نشهد الان واحدة من ازهى الفترات في تاريخ منظمتنا ، فترة بدانا فيها ننعم بعلاقات يظللها مناخ من الثقة والتفاؤل ، وقد طوينا صفحة الحرب الباردة الطويلة والاستقطاب الثنائي العقائدي . وابرز دلائل ذلك ، زوال الحكومات الشمولية على نحو سريع والشروع في القضاء على اسلحة الدمار الشامل مما يدعونا إلى تركيز انتباهنا على النقطة التي يفترض اننا بدانا منها الا وهي إقرار وإعلاء شأن حقوق الإنسان الفرد باعتباره عنصرا حرا وصانعا للتاريخ ، وهما مفهومان كان النسيان قد طواهما والضعف والانحطاط اصاباهما من جراء ظهور آلية تدمير بالغة التطور . والواقع إن تجدد وعي المجتمع الدولي بسجايا كفالة حرية الإنسان الفرد وتضامنه وأمنه وتنميته يعد في المقام الاول علامة مشجعة على إعادة بناء النظام العالمي ونداء ملحا إلى تحقيق الحلم الذي طالما راود المجتمع الإنساني .

وإنني لأغتنم هذه الفرصة لاستنكار بلدي وحكومتي الشديد للإنقلاب العسكري في هايتي الذي أطاح بأول رئيس ينتخب على أساس دستوري وديمقراطي وتحديا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره . وإننا نهيب بالعسكريين التنحي ، وإعادة الحكومة المنتخبة دستوريا إلى السلطة .

في الكلمة التي أدليتُ بها أثناء المناقشة العامة في الدورة الخامسة والاربعين ، قلتُ ما يلي في إشارة خاصة إلى برنامج حكومتي السياسي الرامي إلى إقامة نظام متعدد الاحزاب كتعبير أصيل عن الديمقراطية :

"حقيقة أن غينيا الاستوائية لا يزال لديها حزب سياسي واحد لا تنطوي على تعارض ، وينبغي الا تعتبر انعداما للرغبة في السماح للإرادة الشعبية بأن تعبر عن نفسها . وإنما هي تمثل مرحلة تعليمية تشكيلية أولية للسكان لضمان عدم تكرار تجربة سابقة مؤسفة ، ولنضوجنا في عملية تفاعل ديمقراطية" .

(A/45/PV.21 ، ص ٨٦)

ونحن نشهد ، الآن ، حالة فريدة في التاريخ السياسي لبلادنا . فالحزب الديمقراطي لغينيا الاستوائية الذي أنشئ عام ١٩٨٧ باعتباره اختبارا تجريبيا للحريات الديمقراطية ، والذي تتبنى العضوية فيه على أساس اختياري ، اتخذ في دورة استثنائية عقدها في ٣١ أيار/مايو من هذا العام ، قرارا يوصي الحكومة بأن تعد برنامجا يفسح المجال لقيام نظام متعدد الاحزاب . ولقي ذلك القرار ، الذي أيده المؤتمر الطارئ الاول للحزب الديمقراطي لغينيا الاستوائية الذي عقد في باتا في الفترة من ٢ إلى ٦ آب/أغسطس ، قبول الحكومة ، التي أعدت واعتمدت ، تنفيذا لذلك التفويض ، خطة لثلاثة آجال ، قصير ومتوسط وطويل . وطرح رئيس الجمهورية ورئيس الدولة والحكومة ، الخطة الثلاثية الاجزاء على الشعب في ٣٠ أيلول/سبتمبر .

أولا ، تقضي الخطة في الاجل القصير بوضع وإصدار مجموعة من القوانين والاحكام توفر إطارا قانونيا لكفالة خيارات سياسية أخرى في البلاد في ظل مناخ يسوده السلم والهدوء والنظام في المجال السياسي ، وهو المناخ الذي عم بلادنا منذ ٣ آب/أغسطس

١٩٧٩ ؛ كما تنص الخطة على تنقيح القوانين الاساسية كشرط ضروري لإصدار الاحكام الاخرى ؛ وعلى السماح بتشكيل أحزاب سياسية وبمزاولة تلك الاحزاب لنشاطها .

ثانيا ، تدعو الخطة في الاجل المتوسط ، إلى قيام الحكومة بتهيئة المناخ لمشاركة الاحزاب التي ستكون قد شكلت ، بمشاركة إيجابية في تكوين الاجهزة الانتخابية بالبلاد عند انقضاء فترة ولاية الهيئة التشريعية القائمة حاليا .

ثالثا ، تدعو الخطة في الاجل الطويل إلى قيام الحكومة بتهيئة مناخ يسمح بمشاركة الاحزاب السياسية مشاركة إيجابية على كافة المستويات حسبما يدعي القانون ، بغية تدعيم النظام التعددي في جمهورية غينيا الاستوائية .

ويشرف وفد غينيا الجديدة أن يبلغ الجمعية العامة بأن اللجنة المعنية بالجوانب التقنية لذلك البرنامج اتمت عملها وقدمت تقريرها إلى الحكومة التي هي بصدد طرحه على الهيئة التشريعية ، مجلس نواب الشعب ، لدراسته واعتماده .

إن عملية إحلال الديمقراطية في غينيا الاستوائية ليست من قبيل المصادفة ولا هي نتيجة لنفوذ أو ضغط أجنبي . إنها على النقيض ، وليدة شعور عميق بالحاجة إليها أوجده البرنامج المتسق الذي اتبعه الرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو بناء على ما قرره إثر توليه السلطة في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٩ من ضرورة توعية الشعب وتدريبه توطئة لإقامة نظام ديمقراطي . وما أن تحققت الوحدة والمصالحة الوطنية حتى بدأ عملية إحلال الديمقراطية بإنفاذ القانون الاساسي لعام ١٩٨٢ الامر الذي اقترن بالتحول من الحكم العسكري إلى الحكم المدني الدستوري . وهذا هو المنظور الذي يجب علينا أن نتناول من خلاله جهود الحكومة في سبيل إقرار السلم والنظام والهدوء في البلاد ، وسعيها في الوقت نفسه إلى صون حقوق الإنسان وحرياته الاساسية .

ولم تكتف الحكومة بالتسليم بتلك الامور وبسردها وتعريفها في المادة ٢٠ والمواد التالية من القانون الاساسي بل ووفرت ، أيضا ، وسائل تنفيذها على الوجه الاكمل وانشأت آليات للرقابة في هذا المجال وهكذا شُكلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموجب مرسوم - قانون رقم ٧ المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وتباشر تلك

اللجنة مهامها في استقلال تام وحرية وحيدة مطلقتين . كما انها تتمتع بحصانات وامتيازات .

ومن المنظور نفسه ينبغي ايضا أن نتناول عملية إنفاذ القانون رقم ١٩٩١/٤ المؤرخ ٤ حزيران/يونيه والذي ينظم ممارسة الحرية الدينية طبقا للفقرة ٥ من المادة ٢٠ من القانون الاساسي التي تنص على أن :

"لكل شخص أن يتمتع بالحق في ممارسة حرية الضمير والعقيدة ، بصورة جماعية او فردية ، في العلن أو السر" .

وبعد قرار العفو الصادر في ٣ آب/اغسطس ١٩٩١ والذي اخلى سجون البلد من نزلائها واغلق ابوابها ، تاكيدا للإرادة السياسية لوضع المبادئ والمثُل العليا المتعلقة برفاه الاشخاص موضع التطبيق العملي .

وقد اكدنا في مختلف المناسبات أن الديمقراطية التي عرفت بانها نظام سياسي يسمح بالمشاركة الشعبية في الشؤون العامة ، ليس لها نموذج وحيد أو مطلق ، ولكنها نظام للحكم يستند إلى واقع كل بلد وقيمه ويطوع نفسه لهما .

ومن ثم ، فإننا نلاحظ باسى وبإحساس بالعجز التركيز الذي حظيت به مشكلة حقوق الإنسان لدى تناولها هنا ، بغض النظر عما ينبغي ان يحظى بالاولوية القصوى من وجهة نظرنا - واشير هنا إلى الفقر المدقع والعوز والجوع والمرض وضحاياها أكثر من نصف شعوب العالم . فإذا كان في الإمكان حل تلك المشكلات ، فإن الإنسان الفرد سيصبح محور التنمية . ولذلك نؤيد تماما فكرة الامين العام بعقد قمة عالمية للتنمية الاجتماعية .

ما زال الحفاظ على السلم والامن الدوليين والتعاون الاقتصادي الهدف المشترك الذي ينبغي ان تتابعه اجهزة الامم المتحدة بهدف إحراز افضل النتائج . ولذلك ينبغي ان نقيم التوازن بين اجهزة الامم المتحدة وبين مشاركة أكبر من جانب أعضائها . وهو السبيل لتحقيق ديمقراطية الامم المتحدة ، ومن ثم احترام رغبة الاغلبية .

ويرى وفد غينيا الاستوائية ، انه ما دامت الامم المتحدة تتناول المشكلات الاجتماعية ، فيتعين عليها ايضا تناول المشكلات البيئية ، البالغة الحيوية بالنسبة لوجودنا . ومن ثم فإننا نشعر بالتشجيع لانعقاد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في البرازيل .

ونرى انه قد آن الاوان لكي يمتد الطابع الإنساني الذي اضفي على المجال السياسي إلى المجال الاقتصادي . فالربط بين السياسة والاقتصاد يحملنا على الشك في ان يسود السلم الحقيقي في العالم على الإطلاق . ويبدو الغاء الديون الخارجية الخطوة الاولى التي تلقى الترحيب لدى البلدان الفقيرة واقل البلدان نموا .

منذ ٣ آب/اغسطس ١٩٧٩ ، وهو تاريخ تحرير غينيا الاستوائية من الماضي المؤلم الكئيب ، وتعمير البلاد وإنعاشها الاقتصادي يعتبر من اهم النضالات التي خاضتها الحكومة . فقد اتخذت مبادرات كثيرة ونفذت مشاريع كثيرة . وشكل عقد حلقتي مائدة مستديرة في جنيف في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٨ جزءا من العملية . ونفذت توصياتهما وما ترتب

عليهما من تكيفات هيكلية . ولكن بالنسبة لبلد يحاول الخروج من اقتصاد كفاف محض ، فتلك مهمة صعبة حقا . واغتنم هذه الفرصة لاشكر جميع البلدان الصديقة والمانحين وكذلك المؤسسات المالية الدولية - لما قدموه من دعم قيم . غير أن بلادي تشعر بقلق شديد إزاء استمرار ممارسة نظام الحمائية الذي لم يؤد فقط إلى فشل جولة اوروغواي ، وإنما أثر أيضا تأثيرا سلبيا على بلدان مثل بلادي صنفت بحق من بين أقل البلدان نموا . ونحن ننظر بتفاؤل إلى التوصيات الواردة في تقرير الامين العام بشان إيجاد حلول دائمة لمشكلات سلعنا الاساسية ، ويرحب وفد غينيا الاستوائية في هذا الصدد بالمبادرة اليابانية الرامية إلى عقد مؤتمر قمة في عام ١٩٩٣ بشان التنمية في افريقيا .

ونتطلع أيضا إلى نجاح برنامج العمل من أجل الإنعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . ونتعهد بتقديم تعاوننا الكامل من أجل إقامة المجموعة الاقتصادية الافريقية ، تمشيا مع مبادئ أبوجا التوجيهية - التي تتسم بالحيوية والضرورة بالنسبة لمنطقتنا .

يتعين عليّ أن اقرر ، دون الاسترسال في الثناء على انفسنا ، أن بإمكان أي شخص يزور البلد أن يشهد الجهود التي تبذلها حكومة غينيا الاستوائية من أجل رفاه البلاد وبالتالي رفاه الإنسان الفرد . وقد علمنا بمزيد الفخر والارتياح بالاعتراف الدولي الذي حظي به صاحب السعادة إبيانغ نجوما مباسونغو والذي اتخذ شكل جائزة همبرتو بيانكا مانو في ١٧ نيسان/ابريل عام ١٩٩١ التي منحتها له لجنة دولية مكونة من ممثلين عن المجموعة الاقتصادية الاوروبية والبرلمان الاوروبي ، وجائزة نوبل ورؤساء الجامعات والصحافة الدولية ومدير منظمة الامم المتحدة للعلم والثقافة (اليونسكو) تقديرا لجهوده من أجل نشر الاستقرار السياسي والديمقراطية والتنمية الاقتصادية في البلد .

وأود أن أكرر شكرنا من فوق هذه المنصة لهذه المنظمات والشخصيات بالنيابة عن رئيس الجمهورية وعن الحكومة والشعب .

ويسلم وفد غينيا الاستوائية ويشيد بالتغيرات الإيجابية التي تقوم بها حكومة جنوب افريقيا التي ترمي إلى القضاء على نظام الفصل العنصري . ولكننا يؤسفنا أن نلاحظ انه لم يتم القضاء الكامل عليه بعد . ونتعلق بالامل في أن تسفر المفاوضات عن نتائج طيبة ويتم التوصل إلى دستور ديمقراطي لا عنصري يضمن الحقوق الاساسية لجميع مواطني جنوب افريقيا بما يتفق مع مبدأ صوت واحد للشخص الواحد .

ونشعر بقلق للاضرابات التي حدثت في بلدان شقيقة هي ليبريا واثيوبيا والصومال ورواندا ، ونحث زعماءها على إعادة النظر في أوضاعها وعلى أن يحاولوا ، من خلال الحوار العلني الصادق ، التوصل إلى حلول لاستعادة السلم والنظام والهدوء .

ونحن مقتنعون بانه لا يمكن تحقيق السلام في الشرق الاوسط مع استمرار احتلال إسرائيل للاراضي الفلسطينية والعربية واللبنانية . وتقتضينا الحقائق الواقعية أن نعترف بكل من إسرائيل وفلسطين كدولتين تتمتعان بالحرية والسيادة داخل حدودهما المعترف بها .

ونامل أن يفضي عقد مؤتمر للسلم تحت إشراف إيجابي من رئيس الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إلى تهدئة الاوضاع وتحقيق تسوية سلمية ودائمة .

ونهنئ لبنان على تحقيقه المصالحة الوطنية . وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعمه ومساعدته لذلك البلد لإعادة تعميره .

ونؤيد بقوة جهود الامين العام فيما يتعلق بالحالة في قبرص ونشيد بتلك الجهود .

وعلينا أن نامل املا صادقا في أن تسترعي الحالة المؤلمة المأساوية السائدة في يوغوسلافيا ، طليعة حركة عدم الانحياز ، اهتمام المجتمع الدولي حتى يمكن التوصل إلى حل مقبول من جميع الاطراف .

ويسود اتفاق عام على أن الخيارات العسكرية ليست الخيارات الوحيدة ولا هي أفضل السبل الملائمة لالتماس السلم . فقد فقدت مقولة "إذا كنت تنشد السلم فاستعد للحرب" صلاحيتها .

ويرحب وفدي بمناخ السلم والهدوء الذي تعد به المفاوضات والاتفاقات والاتفاقيات والمعاهدات السياسية والاجتماعية التي تستهدف تحقيق الفهم المشترك بين البلدان الشقيقة في امريكا اللاتينية والكاريبي التي تربطنا بها روابط اللغة والثقافة والتاريخ . وانطلاقا من هذا الخط الفكري ، ودون الدخول في أحكام تاريخية حول التساؤل عن المخطئ والمصيب ، فإننا نحث الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية كوبا على فتح الابواب امام المفاوضات من أجل التوصل إلى حلول مقبولة لدى شعبي الجانبين وهم الضحايا الابرياء للمواقف المتصلبة . وتلك ضرورة عاجلة للعصر الجديد الذي وجدنا انفسنا فيه . وسوف يلقيان جزاء ذلك شكر التاريخ والمجتمع وثناءهما .

كان نزع السلاح محور اهتمامنا دائما . وبالرغم من اننا لا ننتج أسلحة أو نمتلكها ، نود أن نشهد القضاء التام عليها ، بوصفنا جزءا من المجتمع الدولي ، ولاننا قد نصبح من ضحاياها . ونرحب ونشيد بمبادرة رئيس الولايات المتحدة من جانب واحد التي استجاب لها رئيس الاتحاد السوفياتي للبدء في عملية تدمير تلك الاسلحة والقضاء عليها . وبطبيعة الحال ينبغي أن نعرب عن إحساسنا بالمرارة إزاء الاموال الطائلة التي بُدِّدت على الاسلحة . لقد كانت تلك الموارد المالية كفيلة بتخفيف الشرور الكثيرة التي تؤذي الجنس البشري ، ولكننا نجد العزاء في المثل القائل "عمل متأخر أفضل من لا شيء" .

السيد جاكسون (استونيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اتقدم إلى السيد الشهابي باحر التهاني على انتخابه لرئاسة الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة كما نعرب عن صادق تقديرنا للسيد غيدو دي ماركو ممثل مالطة وسائر الرؤساء السابقين للجمعية العامة الذين وجهوا واثروا اعمال هذه الهيئة بالدراية عن شعوب العالم . ونعرب في الوقت نفسه عن عرفاننا واحترامنا للامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار لما يبذله من جهود دؤوبة من اجل تعزيز السلم والامن في العالم . لقد ناضل شعب استونيا وثابر لعدة اجيال من اجل ان ينضم إلى هذه الهيئة بوصفه امة تتمتع بكامل السيادة وتعيش في سلم مع جيرانها ونتطلع إلى العمل تحت قيادته في الامم المتحدة .

من دواعي سرورنا البالغ ان نرحب بجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية كدولتين كاملتي العضوية في هذه الهيئة . وبالشعور نفسه ، نرحب بولايات ميكرونيزيا الاتحادية وبجمهورية جزر مارشال .

كما نرحب بسعادة خاصة بجمهورية لاتفيا وجمهورية ليتوانيا ، ونذكر انفسنا بان شعوب دول البلطيق لم يحارب اي منها ضد الاخر في يوم من الايام . بل لقد اقتسمنا تاريخا مشتركا - تاريخ سيطرة استعمارية من جانب جيران اقوياء خاضوا حروبهم فوق اراضينا وعلى حساب شعوبنا . وعندما دخلنا عصبة الامم بعد الحرب العالمية الاولى ، عقدت شعوبنا آمالها على بدء عصر جديد . وها نحن اولاء ، إذ ننضم إلى الامم المتحدة ونضع الحرب العالمية الثانية خلف ظهورنا ، نجدد إيماننا بالمبادئ التي تقوم عليها هذه الهيئة وشقتنا بان عصرا جديدا قد بدأ حقا .

إن شعب استونيا حقق اخيرا حلمه القديم في تقرير المصير . لقد استعادت دولة استونيا استقلالها ونالت اعتراف المجتمع العالمي . وتقدر استونيا تقديرا كبيرا قبولها عضوا في الامم المتحدة وتؤكد استعدادها للوفاء بالتزاماتها الدولية .

ونعرب عن تقديرنا الصادق للذين ايدونا في هذا الكفاح على مدى سنوات طويلة . واتوجه بشكر خاص إلى ايسلندا - وهي بلد لم يمنعه حجمه الصغير من إظهار الشجاعة الادبية . ولذا فإن شعب ايسلندا سيتمتع دوما بمكانة خاصة في تاريخنا .

غير أن قبولنا في الامم المتحدة لا يحل للاسف المشاكل الكثيرة التي نواجهها في توطيد استقلالنا . وفي مقدمتها المسائل المتعلقة بالتوجه السياسي والاقتصادي التقليدي لبلدنا . فقد احتفظت استونيا دوما ، على الصعيدين التاريخي والثقافي ، بصلات قوية باوروبا الغربية والوسطى . وكان هذا صحيحا حتى في ظل سيطرة الامبراطورية الروسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وفيما بين ١٩٤٠ و ١٩٩١ ، أخل الاحتلال السوفياتي بهذه الصلات ولكنه لم ينجح في تمزيقها .

وفيما يتعلق بالتنمية السياسية والاقتصادية لاستونيا ، يجب أن تتمثل احدى الاولويات المباشرة في تجديد تلك الصلات واستعادة الاسلوب الاوروبي في الحياة . وتحقيقا لهذه الغايات ، نود أن نندمج في أسرع وقت ممكن بالهياكل السياسية والاقتصادية لاوروبا المعاصرة . إن استونيا أصبحت بالفعل بلدا كامل العضوية في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، وباتت تربطها صلات قوية بامم مجلس البلدان النوردية ، واستهلت مناقشات بشأن التعاون مع الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة . وأخيرا ، أعرب كثير من أعضاء المجموعة الاوروبية عن اهتمامهم بأن نصبح عضوا منتسبا في المجموعة الاوروبية .

غير أن توجه استونيا نحو أوروبا لا يعني أننا لن ننجح في تفهم حاجات وتطلعات البلدان النامية . إننا نشعر أننا في وضع يسمح لنا بأن نقدر هذه القضايا على نحو افضل من البلدان الغربية التي نشاطرها قيمها . لقد بزغت دول البلطيق من فترة حكم استعماري طويلة وشاقة . ونأمل أن تحفز هذه الخبرة على إقامة علاقات قوية وتعاون وثيق مع العالم الثالث .

إن شعب استونيا يعرف حق المعرفة ما الذي يعنيه العيش في ظل السيطرة الاجنبية ، خاصة عندما تكون قائمة على الشمولية . لذلك السبب ، لا تستطيع استونيا أن تتخذ أي موقف لا يقوم على تأييد حق جميع الشعوب في تقرير المصير .

وعليه ، اعترفت حكومة جمهورية استونيا باستقلال سلوفينيا في ٢٦ أيلول/سبتمبر . فقد كان هذا الاستقلال الاختيار الحر للشعب السلوفيني ، فسلوفينيا تفي

بمعايير الدولة المستقلة حسب مبادئ القانون الدولي المقبولة عموما . واستونيا مقتنعة بأن احترام حق الشعبين السلوفيني والكرواتي في تقرير المصير هو أكثر السبل فعالية للتوصل إلى حل للصراع اليوغوسلافي وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة .

وفي الوقت نفسه ، ليس بمقدور استونيا أن تقر إلا الوسائل السلمية المستندة إلى المبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان - بالإضافة إلى احترام حقوق الاقليات . وهذه هي ، على أي حال ، المبادئ التي استند إليها شعب استونيا في استعادة استقلال دولته .

في المستقبل القريب ستتمثل أولى أولويات السياسة الخارجية لاستونيا في تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفياتي . ومن دواعي سروري أن أعلن أن الاتحاد السوفياتي واستونيا قد اقاما امس علاقات دبلوماسية رسمية . فمن مصلحة استونيا أن تنتهج سياسة تقوم على العلاقات الودية والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية . كما ترى استونيا أن من الضروري الحفاظ على الصلات الاقتصادية التي تحقق النفع المتبادل مع جمهوريات الاتحاد السوفياتي . والشرط المسبق لهذا هو بطبيعة الحال ، استمرار التقدم نحو الديمقراطية في جمهوريات الاتحاد السوفياتي في ظل مناخ من الاستقرار الداخلي . وتأمل استونيا أن تتمكن جمهوريات الاتحاد السوفياتي من حل مصاعبها الاقتصادية وأن تنجح في تجنيب الاتحاد السوفياتي تمزقا عنيفا . فهذا تطور من شأنه أن يفضي إلى حرب أهلية كفيلة بتهديد استقرار العالم بأسره .

كما يشير قلقنا موقف الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بعملية تحويل استونيا تحولا تاما إلى دولة . فبينما اعترف مجلس الدولة للاتحاد السوفياتي باستقلال دول البلطيق في ٦ ايلول/سبتمبر ، نجد قوى سياسية وهيئات حكومية تابعة للاتحاد السوفياتي تتقاعس عن الاعتراف باستعادة استونيا لاستقلالها او قبول ذلك الوضع . وهذه الهياكل لم تبد اي دليل على تقبلها للوقائع السياسية الجديدة والادهى من ذلك الرغبة التي ابدتها في الإبقاء مستقبلا على علاقات مع استونيا كما لو كانت استونيا لا تزال جمهورية تابعة للاتحاد السوفياتي . وهذا الموقف يلحق الضرر بالسيادة الاستونية ويحدونا الامل في الا يقبل المجتمع العالمي هذا الوضع كما لا يقبله شعب استونيا .

ثمة مسالة منفصلة وفورية هي انسحاب قوات الاحتلال السوفياتية من استونيا في الوقت المناسب . إذ تشعر الحكومة الاستونية بالقلق إزاء الجهود التي يبذلها بعض القادة السياسيين السوفيات لتاخير انسحاب الجيش السوفياتي من اراضي استونيا . فعلى سبيل المثال ، اعلن اناتولي سوبشاك ، قائد الوفد السوفياتي في المفاوضات مع استونيا ، مرارا وتكرارا أن انسحاب القوات لا يمكن أن يبدأ قبل عام ١٩٩٤ . وتتفهم استونيا ضرورة إتاحة بعض الوقت لقوات الاحتلال السوفياتية للعودة إلى وطنها - إلا أننا نعتقد أن هذا الهدف يمكن أن يتحقق على نحو أسرع .

ومما يثير القلق بشكل خاص استمرار وجود الاسلحة النووية والقوات الهجومية على اراضينا . ومما يبعث على إزعاجنا أيضا استمرار تواجد فرق عسكرية أجنبية كبيرة العدد في تالين ، عاصمة استونيا ، وهذا التواجد يتهدد سيادة استونيا . لهذا السبب قرر مجلس دول البلطيق في ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، أن يقترح على الاتحاد السوفياتي إجلاء قوات الاحتلال السوفياتية عن جميع عواصم البلطيق في موعد غايته ١ كانون الاول/ديسمبر القادم .

وفيما يتعلق بمسالة الامن الاوروبي العامة ، فإننا نوافق على كون عملية نشر الديمقراطية في جمهوريات الاتحاد السوفياتي ، التي بدات مع استعادة دول البلطيق

لاستقلالها ، من شانها ان تخفف حدة التوترات في اوروبا بقدر ملحوظ . فالاسلاك الشائكة التي كانت ايام المجابهة تفصل الشرق عن الغرب لم يعد لها وجود الان وهذا الواقع الجديد اصبح الاساس لمذهب الامن القومي الاستوني . إننا لا نعتبر انفسنا محايدين نظرا لان اوروبا لم تعد مقسمة إلى تحالفات معادية . وتود استونيا ان تتعاون مع جيرانها بشان مسائل الدفاع والمذهب الاستراتيجي ، إلى جانب التعاون مع غيرهم من اعضاء مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا في سياق عملية هذا المؤتمر .

في ربيع عام ١٩٩٠ ، اجرت استونيا انتخابات برلمانية تحلت بالديمقراطية باقصى قدر ممكن في ظل الظروف السائدة آنذاك . والآن وقد استعيد الاستقلال وانشئ نظام متعدد الاحزاب مزدهر اصبح من الضروري بل من المستصوب إجراء انتخابات جديدة . لذا ، قرر المجلس الاعلى لجمهورية استونيا إجراء انتخابات جديدة في عام ١٩٩٢ بغية إقامة برلمان جديد اكثر تمثيلا بموجب شروط تستوفي جميع مبادئ الحكومة الديمقراطية المقبولة عموما .

إن الوضع السياسي الداخلي في استونيا لا يخلو ، بطبيعة الحال ، من المشاكل . فباحدى وخمسون سنة من الاحتلال الاجنبي كفيلة بإضعاف التقاليد السياسية التي عُززت خلال فترة الاستقلال . بيد ان هذه التجربة الصعبة علمتنا ان النظام السياسي الديمقراطي واقتصاد السوق هما وحدهما اللذان يمكن ان يخدما مصالح الشعب الاستوني . وقد تم عقد جمعية تاسيسية لوضع دستور جديد يستند اساسا إلى هذا الفهم . وهذا الدستور سيكون وفقا لاحكام ومبادئ الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الاساسية كما اقرها مجلس اوروبا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥٠ .

اما في المجال الاقتصادي فجاري إعداد التشريعات التي تيسر التحول إلى اقتصاد السوق الذي يستند اساسا إلى سيادة القانون . وخلال العام الماضي ، سنت القوانين لتعريف حقوق الملكية الخاصة ولحماية حقوق المستثمرين الاجانب والمحليين ووضع نظام ضريبي منصف يكون مواتيا للاستثمار الخاص . وتتماشى المبادئ الكامنة وراء هذه القوانين مع المبادئ المفهومة ضمنا في متطلبات عضوية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

خلال الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين ، كانت استونيا هي الوحيدة بين دول المجتمع العالمي من حيث نهجها الثابت والمتسامح إزاء حقوق الاقليات . وكانت قوانين استونيا الخاصة بالاستقلال الثقافي للقوميات التي تشكل اقليات بمثابة استثناء ملحوظ في أوروبا التي تمزقها الكراهية والخوف . وكانت هذه القوانين تضمن لكل فئة قومية واقلية دينية فرصة تعلم لغتها الام ، وإصدار المنشورات الخاصة بها وحرية ممارسة شعائرها الدينية ، وحرية التعبير الثقافي كما يحلو لها . إن إحياء هذه المبادئ الليبرالية سيكون أساسا طيبا للتعاون بين مختلف القوميات العديدة التي تعيش في استونيا اليوم .

خلال سنوات الاحتلال ، استوطن في استونيا عدد كبير من غير الاستونيين . والعديد من هؤلاء يعتبرون انفسهم وكانهم وجدوا وطنا جديدا في استونيا ، وأيدوا تطلعات الشعب الاستوني لتقرير المصير . ونجد من البديهي أن تتاح الفرصة لمواطني البلدان الاخرى المقيمين في استونيا ليتقدموا بطلب الجنسية على أساس قانون للمواطنة منصف ومتكافئ . وإذا كان هؤلاء يودون العمل في استونيا مع احتفاظهم بجنسيات بلاد اخرى فلن يحرموا من هذه الفرصة على نحو تعسفي .

إن جمهورية استونيا وشعبها بصدد الانضمام مرة اخرى إلى المجتمع الدولي بعد ٥١ سنة من الاحتلال الاجنبي . ولن نضيع هذه الفرصة التي عانى من أجلها كثيرون . فنحن نود أن ننضم ثانية إلى أوروبا كدولة ديمقراطية ، كجارة طيبة ، كدولة تحترم حقوق الإنسان ، وكشريك جدير بالثقة في شؤون الامم .

السيد تافيراس - غوسمان (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : من دواعي الشرف العظيم لي أن اخاطب الجمعية في دورتها السادسة والاربعين ، وأن انقل باسم حكومة وشعب الجمهورية الدومينيكية ، أصدق تمنياتنا بالسلم والرفاه لكل شعوب الارض .

اسمحوا لي أن أعرب للسيد الشهابي عن تهاني الوفد الدومينيكي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة . وإنني على ثقة كاملة بأن مهاراته وخبراته الدبلوماسية ستكفل النجاح لمداولاتنا ، وتساعد على تعزيز النظام الدولي ، بل ستعود بفائدة أكبر على السلم فيما بين جميع دول العالم .

واود أيضا أن أعرب عن امتناننا لرئيس الجمعية السابق ، السيد غيدو دي ماركو ، لكفاءته ووقاره ، وللطريقة التي تراس بها أعمال الدورة الخامسة والاربعين .

وعلاوة على ذلك أود أن أعرب عن تحياتنا للسيد خافيير بيريز دي كوييار لما بذله كامين عام للمنظمة من جهود تجل عن التقدير . إن التفاني والحماس اللذين أدى بهما مهامه السامية على مدى ما يقرب من عقد ، والشجاعة والاخلاص اللذين أظهرهما في مواصلة خدمة مُثُل الامم المتحدة ، أكسبته الثناء الرفيع ، الذي يؤكد التوقير العظيم الذي تكنه له الدول في جميع أنحاء العالم .

ويسر وفدي أن يعرب عن ترحيبه الحار بولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، وجمهورية جزر مارشال ، وجمهورية كوريا ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجمهوريات البلطيق استونيا ولاتفيا وليتوانيا بمناسبة انضمامها إلى عضوية المنظمة .

قبل أن استنفد الوقت المتاح لي لمناقشة قضايا خطيرة أخرى مدرجة على جدول أعمال الجمعية ، أرى من المجدي أن أنوّر أعضاء المنظمة بشأن مشكلة صغيرة أخرى لا تمس إلا بلدين مجاورين ، لعلهما معا يشكلان حالة فريدة في العالم من حيث أنهما يشغلان معا جزيرة صغيرة في بحر الكاريبي ، ولديهما نفس المشاكل إلى حد ما .

في بياناتنا أمام الجمعية العامة ، كانت مسألة هايتي عاما تلو الآخر ، الموضوع الذي نتطرق إليه دائما . وكيف يمكن أن تكون غير ذلك بعد أن حكمت جغرافيتهم والتاريخ على هايتي والجمهورية الدومينيكية بأن تكون دولتين ذواتي

سيادة وفي وضع فريد يتمثل في اقتسام جزيرة واحدة ؟ نتيجة لهذا الحوار شهدنا المحن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي حلت بشعب هايتي وكانها أوبئـــة مدمرة . وشهدنا ولمسنا وطاة النظم السياسية الطاغية التي استمرت طويلا وسلبت ذلـــك الشعب حرياته . وشعرنا بالاسى الشديد حيال أوجه الاجحاف الاجتماعي التي حرمت الغالبية العظمى من الناس هناك من التعليم والصحة والتنمية . وكجيران ، شهدنا شعب هايتي فـي غدوه ورواحه ، وقد اثقل الفقر المدقع كاهله واصابه بالكرب وحطم آماله ، وشاهدنـــا جميعا بذهول واسى ارضه المزروعة وقد تجردت من غطائها النباتي ، وتحولت إلـــى ارض شبه قاحلة .

وشعب هايتي الولود الكثير النسل ، لم يتمكن من ايجاد ما يكفي من الاراضـــي المنتجة في بلاده ، ورأينا جميعا كيف تدفق الناس إلى المنطقة المجاورة ، في موجـــات من اليأس لا نهاية لها .

وما فتئت هايتي تتهمنا في شتى المحافل الدولية بانتهاك حقوق الهايتييـــن ، والتغاضي عن أحوال الاسترقاق السائدة في تشغيلهم في مزارع قصب السكر في الجمهوريـــة الدومينيكية . بيد أننا ، وكما قلنا عندما تكلمنا مرارا وتكرارا امام هذه الجمعيـة بشأن مسألة هايتي ، فعلنا ذلك التماسا للمساعدة باسم أبناء شعب هايتي كبادرة طيبـة على التضامن معهم .

وهذه المرة ، وبعد الاستماع إلى رئيس هايتي يكرر هذا الاتهام على هذا النحـــو العنيف ، قررنا أنه لابد من أن نصرح علنا ونجهر بموقفنا بصوت مدو ، وواضح أمام هـذا التجمع العالمي ، بأن هدف هايتي هو إخضاع الجمهورية الدومينيكية للابتزاز العلنـي ، وتقييدها معنويا في محاولة عقيمة لمنع السلطات فيها من أداء واجبها كحارسة علـــى أعز مقومات الأمة .

إننا نرفض رفضا قاطعا الاتهامات التي وجهها رئيس جمهورية هايتي في بيانـــه أمام هذه الجمعية في ٢٥ أيلول/سبتمبر بأن حقوق الهايتيين الذين يعيشون فـــي الجمهورية الدومينيكية تنتهك الآن . إن هذا التأكيد تشويه مرفوض للحقائـــق . إن مشكلتنا التاريخية في التعايش مع هايتي هي المشكلة التي نشأت عن الهجرة السريعـــة لجماهير المناطق الزراعية والحضرية المعدمة في هايتي إلى الجمهورية الدومينيكية .

ومن غير المألوف تماما أن نرى رئيس دولة يقف أمام المجتمع الدولي لينتقد دولة اخرى لانها تنفذ قوانينها التي تحكم النظام العام . وموضع الخلاف هنا هو أن السلطات الدومينيكية تمارس ممارسة صريحة ومحددة حقوقها السيادية ، عندما تقوم بتطبيق لوائح الهجرة وتأمر بإعادة توطين الاجانب الذين دخلوا إلى اراضي الجمهورية الدومينيكية واقاموا فيها بطريقة غير قانونية .

وهناك آلاف الدومينيكيين من الرجال والنساء الذين رحّلتهم السلطات في الولايات المتحدة واسبانيا وهولندا إلى بلادهم هذا العام لانهم كانوا يقيمون بطريقة غير قانونية في اراضي تلك الدول . ومع ذلك ، وعلى قدر شعورنا بالالم من هذه الإجراءات ، لم يخطر على بالنا قط أن نذهب إلى أي محفل لنشجب ترحيل الرعايا الدومينيكيين على أنه انتهاك لحقوقهم أو جريمة في حق الإنسانية .

فكيف إذن يكون عادلا أو قانونيا أن تقوم اسبانيا وهولندا والولايات المتحدة بترحيل الرعايا الدومينيكيين الذين يعيشون بشكل غير قانوني في أراضيها ، على حين ينظر إلى قيام سلطات الجمهورية الدومينيكية بإعادة توطين رعايا هايتي الذين دخلوا اراضيها خلسة ويعيشون فيها بشكل غير قانوني على أنه نوع من الظلم او الإساءة ؟

وبالتالي ، فإننا نرفض محاولة هايتي النيل من الجمهورية الدومينيكية أمام المجتمع الدولي باتهامها بانتهاك حقوق رعايا هايتي . والحقيقة هي أن الغالبية العظمى من جماهير هايتي الذين خنقتهم ظروف العيش غير الكافية وافتقار المساحة في بلدهم ، كانوا يرحلون عن بلدهم في جماعات بحثا عن مكان يمكن أن يستقروا فيه وأن يعيشوا وأن يواصلوا حياتهم . ولا يمكن لاحد - مهما كان - أن يطلب من الجمهورية الدومينيكية . وهي دولة صغيرة جدا لا تزيد مساحتها على ٠٠٠ ٤٨ كيلومتر مربع وعدد سكانها ٠٠٠ ٣٥٠ ٧ نسمة ، أن تتحمل عبء كل ابناء هايتي الذين لفظتهم بلادهم بسبب اليأس والجوع .

ونتيجة للاضطرابات التي ولدتها الحرب في امريكا الوسطى غادر ما يربو قليلا على المليون من مواطني غواتيمالا والسلفادور ونيكاراغوا وهندوراس بلدانهم سعيا إلى

اللجوء - اللجوء السياسي والاقتصادي - في الولايات المتحدة والبلدان المجاورة . وعُقد مؤتمر دولي لمعالجة مشكلة لاجئي امريكا الوسطى ، وبدئ في تنفيذ برامج وانشطة عديدة - بعضها تحت رعاية وكالات الامم المتحدة - لصالح هؤلاء اللاجئين . وقد ثبتت فعالية العديد منها .

إن مئات الالوف من مواطني هايتي قدموا إلى بلادنا للإقامة فيها . فهل تعي الجمعية العامة العبء الهائل الذي فرضه هذا الغزو على اقتصادنا ، اقتصاد بلد فقير ، اقتصاد لا يقوى على توفير الخبز أو الوظائف أو الرعاية الصحية أو التعليم أو مياه الشرب النقية أو الاماكن اللائق لسكانه الآخذين في الزيادة ؟ لدى الجمعية العامة اية فكرة عن حجم وضخامة هذه المشكلة ذات الابعاد الساحقة بالنسبة لمواردنا المحدودة للغاية ؟

لابد لي أن أخبر الجمعية العامة بانه يستحيل على الجمهورية الدومينيكية أن تتحمل العبء الهائل لهذه الهجرة التي كانت ، في غزارتها وتدفقها ، اشبه بالسيول التي تصاحب العواصف المدارية . وهذا ما يجعلني أوجه نداء عاجلا - نداء ينم عن حسن النية - إلى المجتمع الدولي لكي يهب لنجدة هايتي بالسرعة التي تقتضيها الحالة . إنها اسمى لفتة من العدل أن يتحمل كل منا نصيبا عادلا من هذا العبء ، وان يبذل جهدا لكي يكفل تمكين أمة هايتي من أن تؤوي ، في ظروف من الحرية والرفاه ، كل ابنائها الذين تحولوا بأعداد كبيرة جدا إلى لاجئين تعساء هاربين من الجوع والفقر .

وحكومة الجمهورية الدومينيكية ، إدراكا منها لهذا الوضع ، تود أن تسجل رسميا أمام هذه الهيئة العالمية أنها قد فعلت كل ما في وسعها من أجل ايجاد تسوية سلمية للمشاكل التي اشرت إليها ، والتوصل إلى اتفاقات بين الطرفين ، تحترم حقوق البلدين وتلبي احتياجاتهما قدر المستطاع . ولا ارى من غير اللائق هنا أن أذكر أن بعثة رسمية تراسها السيد ميرتيهو سلتين وزير الشؤون الاجتماعية والعمل قامت في الاونة الاخيرة بزيارة الجمهورية الدومينيكية في ١٥ آب/اغسطس ، واجرت اتصالات مع السلطات الدومينيكية على اعلى مستوى .

وأثناء هذه الاتصالات الأولية بين سلطات البلدين ، تم الاتفاق على أن تعين حكومة الجمهورية الدومينيكية ، لجنة أخرى مماثلة للجنة القائمة ، تقوم بزيارة هايتي لمتابعة المفاوضات في جو ودي مؤات . وقبل أسبوعين بالكاد جرى الاتصال الأول . ولكن اللجنة الدومينيكية لم تذهب حتى الآن إلى هايتي لأن وزير العمل الدومنيكي الذي كان سيرأس اللجنة ، اضطر للسفر إلى المانيا في زيارة رسمية ، ولم يعد إلى العاصمة الدومينيكية إلا منذ أيام قليلة .

وعندما قدم سفير هايتي الجديد ، السيد غاي الكسندر ، وثائق تفويضه إلى الحكومة الدومينيكية ، عرض رئيس الجمهورية الدومينيكية على ذلك الدبلوماسي المرموق مجملا مخططا لبرنامج عمل عريض قد يرغب البلدان في تنفيذه بغية تسوية المشاكل القائمة بينهما* .

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

إن ذلك البرنامج يعني في جملة على ما يلي : أولا ، التوصل الى اتفاق يضع الشروط التي يمكن بموجبها تشغيل العمال الهايتيين في صناعة السكر الدومينيكية ؛ وثانيا ، تطبيق هذا الاتفاق الاول كنموذج ، مع ادخال تغييرات مناسبة ، في المجالات الاخرى ، مثل صناعة البن ، التي تشغل اعدادا كبيرة من العمال الهايتيين كل عام لجني المحصول ؛ ثالثا ، مراجعة ادارة الهجرة الدومينيكية لاوضاع العديد من الهايتيين ، من الرجال والنساء ، الذين ظلوا يعيشون لسنوات في الجمهورية الدومينيكية ، والذين يحق لهم نتيجة لذلك ، الحصول على تصاريح إقامة كعمال مؤقتين ؛ ورابعا ، عقد اجتماعات دورية بين المفكرين البارزين من هايتي والجمهورية الدومينيكية لتهيئة مناخ تفاهم بين البلدين ، حيث أن الجميع يدركون الضرر الذي لحق بالعلاقات بينهما نتيجة عوامل اجتماعية واقتصادية وتاريخية ، وهو ضرر آخذ في التفاقم نتيجة وفرة الايدي العاملة الهايتية في البلد ، الامر الذي يثير منافسة غير منصفة تؤدي الى انكماش أجور الدومينيكيين ويخلق وضعا خطيرا لا يمكن فيه الوفاء باحتياجات جانب كبير من الطبقة العاملة الدومينيكية .

ولذلك أود أن أختتم بياني بالتاكيد لجميع أعضاء هذا التجمع العالمي ، ولاسيما لاشقائنا في أمريكا اللاتينية وفي الامريكتين بشكل عام ، بأن الجمهورية الدومينيكية تحكمها اليوم حكومة ديمقراطية تحترم حقوق الانسان ولا تتعصب ضد الاجانب ، ولا تعمل على خلق أو إبقاء أوضاع من أي نوع يمكن أن تؤثر على السلم في أي جزء من العالم ، ولا تؤيد إقامة حواجز بين مختلف أعضاء الاسرة الانسانية .

الرئيس : أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد . ونظرا لمشكلة فنية ، لن يتمكن المتكلمون من استخدام الميكروفونات المثبتة أمامهم على الطاولات ، وبالتالي سيكون عليهم أن يحضروا الى المنصة للتكلم ممارسة لحق الرد .

السيد نغاروكيينتوالي (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن رئيس وفد أوغندا ، السيد سيموغيرري ، النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير شؤون

الخارجية لبلاده ، كرى لرواندا جزءا من بيانه في هذه الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة . وأود أن أشكره على الاهتمام الذي أولاه لمشاكل بلدي رواندا . في ذلك البيان ، حاول رئيس وفد أوغندا أن يدفعنا الى الاعتقاد بأن رواندا تبحث عن كبش فداء للهجمات التي تشنها عناصر مسلحة من أوغندا ضدها . وإنني أرفض ذلك الادعاء الذي يتجاهل بشكل متعمد الحقائق التاريخية ، ومن ثم فإنه تشويه للحقائق .

أود أن أذكّر باختصار بالحقائق الآتية . في يوم ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، أي بعد ثلاثة أيام من العدوان الذي ارتكبته ضد رواندا عناصر مسلحة قادمة من أوغندا ، أصدرت البعثة الدائمة لأوغندا لدى الامم المتحدة نشرة صحفية عممت في الامم المتحدة تحت رقم ٩٠/١ ، جاء فيها أن المعتدين جنود هاربون من الجيش الاوغندي ، جيش المقاومة الوطنية . وفي نفس النشرة الصحفية ذُكر أن هؤلاء المهاجرين لو رجعوا إلى أوغندا سينزع سلاحهم ويلقى القبض عليهم ويقدمون للمحاكمة وفقا للقانون العسكري الاوغندي . وتأييدا لذلك الموقف الذي ورد في النشرة الصحفية ، كرر رئيس دولة أوغندا ، الرئيس يوري كاغوتا موسيفيني ، نفس الموقف مرة أخرى في مؤتمر صحفي عقد في بروكسل يوم ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، مؤكدا أن أولئك الفارين إذا عادوا إلى أوغندا فسيقدمون فعلا إلى المحاكمة . وهناك تسجيل يدعى على هذا الموقف ؛ وبالتالي فإنه حقيقة ثابتة يمكن التحقق منها .

ويوم ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، أعلن السيد موسيفيني رئيس جمهورية أوغندا أمام الصحافة في كمبالا ما يلي :

"إنني أشك كثيرا في أن تكون القوات الموجودة هناك في رواندا قادرة على التغلب على قوات المتمردين . فمعظمهم من أحسن عناصر جيش المقاومة الوطنية ."

إن الحقائق التي ذكرتها توا تشكل دون شك عناصر يمكن لأي فرد أن يحللها للتحقق مما اذا كانت رواندا تبحث فعلا عن كبش فداء . وعلى عكس ما قاله رئيس وفد أوغندا في بيانه بما يوحي بأن رواندا تشن حملة دعاية ضد بلده ، فإن رواندا تعيد

ذكر الحقائق فقط . ورواندا ليست لها مصلحة في ان تجد كبش فداء او تشن حملة ضد احد ، ناهيك ضد بلد مجاور تتطلع الى العيش معه في وئام بكل الصدق والشفافية .

لن أطيل بشأن الحقائق الاساسية المتعلقة بمسلك بلادي إزاء اللاجئين ، فقد أعربت عن موقفها مرارا وبخاصة منذ الاعلان الذي أصدره اجتماع القمة في دار السلام في يوم ١٩ شباط/فبراير ١٩٩١ ، والذي أكدت فيه مجددا حق جميع اللاجئين من رواندا غير القابل للتصرف في العودة الى وطنهم ، معترفة في الوقت نفسه بأن هذا التدبير بالغ الاهمية لتحقيق التصالح الوطني . والحقيقة أن رواندا ، كما اعترف مؤتمر القمة الذي عقد في دار السلام ، ناشدت المجتمع الدولي أن يدعمها في التعامل مع الوضع المتعلق بإعادة توطين اللاجئين الذين اختاروا العودة الى بلدهم .

والتعاون الدولي ، ولاسيما بين رواندا والبلدان المجاورة لها ، تعاون اساسي ، وبخاصة في حالة اللاجئين الذين اختاروا حلولا غير إعادة التوطين الطوعي . واود مرة اخرى ، بالنيابة عن حكومة رواندا ، ان اشيد إشادة خالصة بالبلدان التي رحبت باللاجئين الروانديين ومنحتهم حق اللجوء ، وان اعرب لها عن امتناننا العميق .ومن المسلم به ان مشكلة اللاجئين لا تقتصر على بلد واحد أو منطقة واحدة في العالم ، فهي مشكلة عالمية . فماذا يحدث ، اذن ، لو قام كل بلد يقبل اللاجئين بمساعدتهم على تسليح انفسهم ومهاجمة بلدهم الاصلي بوحشية ؟ قد يخاطر العالم بأن يتحول إلى برميل من البارود . وبالنسبة لافريقيا فإننا في رواندا نعي هذا الخطر ونامل ان تنفذ بالكامل الاتفاقيات التي تتعلق بهذه الحالة .

واشير على وجه الخصوص الى الاتفاقية المتعلقة باللاجئين التي اعدتها منظمة الوحدة الافريقية . فالفقرة ٢ من المادة ٣ من هذه الاتفاقية لها اهمية بالغة وصلة وثيقة بالنسبة لامن البلدان المتجاورة المتاثرة بمشكلة اللاجئين ، وحسن العلاقات بينها . فهي تفرض على الدول الموقعة واجب منع اللاجئين المقيمين في اراضيها من مهاجمة اي عضو في منظمة الوحدة الافريقية عن طريق القيام بالانشطة التي يحتمل أن تولد التوتر بين الدول الاعضاء ، وبخاصة استخدام الاسلحة أو المنشورات او الاذاعة .

ولا يمكنني أن اظل صامتا بالنسبة للادعاءات التي لا اساس لها الصادرة عن رئيس وفد اوغندا والتي كان المقصود منها أن توهمنا بأن هذه الهجمات شنت من الاراضي الرواندية . هذه ببساطة هي نظرية الجبهة الوطنية لرواندا التي تهاجم بلدي . والواقع ان الجبهة الوطنية لرواندا ليست لديها اية قواعد في اراضي رواندا . فهي تشن غاراتها على السكان المدنيين من اوغندا ، حيث تتمركز هذه العناصر المسلحة هناك منذ ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ . هذه هي الحقيقة : إن قواعد الجبهة الوطنية ليست في رواندا بل في اراضي اوغندا .

واود أن اؤكد رسميا ، بالنيابة عن حكومة رواندا ، ما قلته في بياني إلى الجمعية العامة في ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ . إن رواندا تبذل جهودها للتوصل إلى

حل نهائي لمشكلة اللاجئين الروانديين التي كانت محور اهتمامنا المتواصل منذ أن بدأت هذه الظاهرة . ونؤيد بلا تحفظ الإعلان الصادر عن رؤساء دول المنطقة المعنية ، الذين اجتمعوا في دار السلام في ٩ شباط/فبراير ١٩٩١ للبحث عن حل لمشكلة اللاجئين الروانديين .

وننتظر بقلق بالغ خطة العمل التي كلف بوضعها مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الوحدة الافريقية . والتي ستعرض علينا للنظر فيها في العام المقبل .

ونؤيد تاييدا تاما الحوار السياسي مع الجبهة الوطنية لرواندا تحت رعاية الوسيط ، رئيس دولة زائير . ونؤكد من جديد اننا نؤمن بسياسة حسن الجوار . ولن نحيد عن ذلك ابدا ، ونتوقع أن يعرب جيراننا عن نفس هذا الاستعداد .

وتود رواندا أن تشكر جميع البلدان المجاورة التي اعربت دائما عن تفهمها وعن استعدادها للمساعدة في هذا الوقت العصيب من تاريخها . ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر جميع البلدان والهيئات الدولية التي تهتم دائما بهذه الحالة . وتود رواندا أن تؤكد من جديد ارتباطها الابدي بمبادئ ميثاقي الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

السيد ماركو (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اكد ممثل اليونان في ممارسته لحق الرد في ٧ تشرين الاول/اكتوبر أن اليونان لم تعترف على الإطلاق بإحصاء عام ١٩٨٩ في البانيا . إلا ان هذا لا يغير ابدا من طبيعة الاحصاء ، الذي اجري على اساس مبدأ حرية جميع المواطنين في التعبير عن جنسيتهم ، وهو معيار مقبول عالميا في هذا الشان . ولا اذكر هذه المعلومة لانها غير معروفة ، بل لاوضح أن ممثلي اليونان عندما يتكلمون عن مئات الالوف من اليونانيين الاصليين ، يعمدون ، وليس عن جهل بطبيعة الحال ، إلى اعتبار السكان الاورثوذكس في البانيا ، والذين يعيشون في بقاع مختلفة من البلد ، من اعضاء الاقلية اليونانية التي استقرت في الاراضي الالبانية .

وتعريف الدين على أنه جنسية ، ووضع الاثنين على قدم المساواة ، أمر مناف للعقل . فهذا المنطق يعني أن كل الكاثوليك الذين يعيشون في ألبانيا كانوا ايطاليين أو فرنسيين أو ألمان ، وأن كل المسلمين هناك كانوا أتراك أو عرب ، وأن الارثوذكس السلافيين كانوا يونانيين ، والايرلنديين كانوا بولنديين ، أو العكس . وبعبارة أخرى لن يكون هناك ألبانيون في هذا العالم الصغير . واعتبار الجنسية دينا ليس حجة قوية تؤيد أي ادعاء كان . وبالاضافة الى ذلك فإن السكان الارثوذكس الالبانيين لهم لغتهم الاصلية وثقافتهم وعاداتهم التي تختلف اختلافا تاما عن لغة وثقافة وعادات الارثوذكس اليونانيين .

وقد اكد ممثل اليونان أيضا أن هناك يونانيين أصليين في أجزاء أخرى من ألبانيا . وهذا صحيح . ففي تيرانا نفسها ، عاصمة ألبانيا ، تعيش أسر ٨٠ من المحاضرين في الجامعة والوزراء وكبار المسؤولين الذين ينتمون إلى أقلية يونانية يبلغ عددها حوالي ٦٠ ألفا . وهناك عدد قليل من اليونانيين يعيشون في مدن أخرى ، حيث حصلوا ، حتى تحت نظام الحكم الشمولي السابق في ألبانيا ، على مناصب رفيعة في أجهزة السلطة المحلية . وهم جميعا مدرجون في احصاء عام ١٩٨٩ .

وبالنسبة لحقوق الاقلية اليونانية في ألبانيا ، لا أنوي أن أدخل في تفاصيل . وكما أشرت مسبقا ، فإن ممثليهم يشتركون في كل هياكل الدولة والحكومة . ولهم حزبهم الممثل في البرلمان الالباني . والحكومة اليونانية تعلم هذا تمام العلم عن طريق الاتصالات التي أجرتها معهم مؤخرا في تيرانا وأثينا .

إن ممثل اليونان لا يمكن أن يتجاهل مسألة الالبانيين في كاميريا أو ينفيها بعبارة واحدة . ونحن لا نعني هنا المجتمع الالباني الكبير صاحب الثقافة الالبانية واللغة الالبانية الذي أثار مؤخرا اهتمام المجتمعات الاوروبية أيضا ، بل نعني السكان الالبانيين الذين يعيشون في كاميريا ، والذين يتعرضون منذ سنوات للترحيل والطرد والمجازر الجماعية ، وخاصة فور انتهاء الحرب العالمية الثانية ، عندما أجبروا على ترك بيوتهم وممتلكاتهم تحت تهديد الإبادة البدنية الوحشية .

ووفقا لممثل اليونان ، كان هؤلاء السكان قد ارتكبوا جرائم خلال الحرب ، بالتآمر مع الغزاة النازيين والفاشيين . فهل يمكن لأي فرد أن يشير الى قصة في التاريخ ارتكب فيها أطفال في المهود ونساء حوامل ومرضى مسنون جرائم بالتواطؤ مع الغزاة ؟ وحتى وإن كانت هذه الجرائم قد ارتكبت ، فهذا لا يبرر إطلاقا السلوك الوحشي والمجازر الجماعية والمذابح التي ارتكبت ضد هؤلاء السكان .

لقد حارب السكان الكاميون جنبا الى جنب مع حركات المقاومة اليونانية والعالمية ضد المحتلين الفاشيين ، وهذا أمر سلمت به الدول المتحالفة . وحقيقة انهم لم يفروا من وطنهم الاصلي طوعا ، ثابتة ومسجلة بايدي ممثلي الامم المتحدة وما كانت تسمى آنذاك بإدارة الامم المتحدة للإغاثة وإعادة التأهيل ، الذين قاموا خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٤٦ بمساعدة الشعب الكامي الذي طرد عنوة من أرضه القديمة في اليونان ليستقر في ألبانيا .

واليوم يطالب هؤلاء الالاف من الالبانيين من كاميريا بحق الزيارة ، وبالعودة الى اراضيهم في نهاية المطاف ، ولكنهم ممنوعون من ذلك . وبوصفهم كيانا معترفا به تاريخيا ، فإنهم يطالبون بأن يمنحوا جميع الحقوق المنصوص عليها في وثيقتي مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، أي ميثاق باريس ووثيقة كوبنهاغن ، وفي ميثاق الامم المتحدة أيضا .

وهم يطالبون أيضا بأن يتمتع سكان ألبانيا الذين طردوا بالقوة من أراضيهم التي عاشوا فيها منذ القدم بنفس الحقوق التي تتمتع بها الاقلية اليونانية في البانيا . وقد أُعلن عن هذه المطالب وتم تقديمها الى الجانب اليوناني ، بما في ذلك رئيس وزراء اليونان ، من جانب ممثلين عن السكان الكاميين في ألبانيا . وهذه المسالة لا يجهلها السيد سماراس الذي صرح في اجتماع مع وزير خارجية ألبانيا في حزيران/يونيه من هذا العام بأن مسالة الكاميين يجب أن تدرس بتعمق .

لا يخفى على أحد أن ألبانيا تمر بحالة بالغة الصعوبة ، ونحن لا نريد أن يستغل هذه الحالة أي بلد ، وبالتاكيد أي بلد مجاور لكي يفرض على ألبانيا مزاعم لا اساس لها من الصحة .

إن ألبانيا ، بوصفها بلدا مجاورا لليونان ، ترغب في اقامة علاقات طيبة وودية مع ذلك البلد .

السيد مورا غودوي (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشاد ممثل السويد في البيان الذي أدلى به في الجلسة العامة هذا الصباح الى بلدي قائلا إن "كوبا هي الاستثناء الفاجع" في أمريكا اللاتينية . (A/46/PV.29 ، ص ٧٤)

ونود أن نعرف أية فاجعة كان يشير اليها لاننا لا نستطيع أن نذكر أن زلزالا أو انفجارا بركانيا أو إعصارا أو أية كارثة أخرى قد حلت بكوبا مؤخرا . واعترتنا الدهشة لانه عندما أشار الى كوبا لم يتطرق البتة الى السياسة العدوانية الوحشية التي انتهجت ضد بلد صغير من قِبل أقوى بلد امبريالي في العالم . هذه هي المأساة بعينها .

إنه من المؤسف أن ينضم بلد ارتبطنا به على الدوام بعلاقات صداقة مثمرة تنم عن الاحترام الى الحملة المناوئة لكوبا التي يعلم الجميع مصدرها .

السيد لونغشامب (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد لاحظ وفد هايتي أن وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية قد كرس معظم خطابه بعد ظهر اليوم لهايتي . نحن نشكره على كلماته الرقيقة عن هايتي إلا أننا يجب أن ندلي ببعض التعقيبات .

أولا ، وفيما يتعلق بالفكرة القائلة بأن حكومة هايتي تشن حملة ضد الجمهورية الدومينيكية ، نود أن نشير الى أن حكومة السيد أريستيد ظلت في السلطة أقل من سبعة شهور . وإذا كانت هناك حملة كهذه فإن تاريخها يرجع الى عدة سنوات ، عندما بدأت منظمة حقوق الإنسان ومنظمات العمل وحتى منتجو الافلام في توثيق حالة العمال الهايتيين في صناعة السكر . وهناك كتاب مشهور للكاتب موريس ليموان بعنوان "السكر المرير" . ولم تكن حكومة هايتي الحالية قادرة على تمويل مثل هذه الحملة أو في وضع يسمح لها بذلك . إلا أننا يجب أن نسلم بوجود مشكلة تتعلق بالعمال الهايتيين في الجمهورية الدومينيكية . ونحن لم نخلق هذه الحالة ، ونوصي في هذه المرحلة ، بأن يقرأ وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية كتابا عن هذه الحالة عنوانه بالاسبانية "لا إيسلا آن ريفيز" للكاتب خواكين بيلاغير ، يسلم فيه رئيس الجمهورية الدومينيكية الحالي بالمعاملة السيئة التي يلقاها العمال الهايتيين في بلده . وفضلا عن ذلك واعترافا بوجود الحالة أصدرت الجمهورية الدومينيكية في تشرين الاول/اكتوبر ٩٩٠ بلاغا بشأن تدابير ترمي الى تحسين حالة العمال الهايتيين الذين يعيشون في الجمهورية الدومينيكية .

وقد لاحظنا رغبة حكومة الجمهورية الدومينيكية في توفيق العلاقات بين هايتي والجمهورية الدومينيكية . وهذا يسعدنا كثيرا ونأمل أن تتخذ الخطوات الاولى في هذ الاتجاه . إلا أننا لاحظنا أيضا أن الحكومة الدومينيكية تعتقد أن وجود الهايتيين في الجمهورية الدومينيكية يمثل عبئا لا يمكن أن تتحمله وحدها . إن ما نطالب به الجمهورية الدومينيكية هو تسوية مشاكل الهجرة وفقا للقواعد الدولية . فقد كانت لدينا حالات أعيد فيها الهايتيون الذين يعيشون في جميع أنحاء العالم تقريبا بسبب مخالفتهم للاصول المرعية ، ولكن لم يحدث أبدا أن عومل الهايتيون في أي بلد بنفس الطريقة التي عوملوا بها في الجمهورية الدومينيكية . ولدينا دليل على ذلك قدمه إثنان من ممثلي برنامج الامم المتحدة الإنمائي حيث لاحظا إعادة توطين الهايتيين على الحدود مع الجمهورية الدومينيكية .

وفي حزيران/يونيه ١٩٩١ ، أصدرت الجمهورية الدومينيكية مرسوما ، دون التشاور مع جمهورية هايتي ، يقضي بطرد كل الهايتيين الذين تقل أعمارهم عن ١٦ عاما أو تزيد على ٦٠ عاما ، ممن ليست لديهم اقامة شرعية ؛ وقامت منذ ذلك الحين ، بطرد أكثر من ٥٠ ألفا من مواطني هايتي لم تنطبق ظروفهم وأحكام المرسوم ، وكانت أعمارهم تزيد كثيرا على ١٦ عاما وتقل عن ٦٠ عاما . وكان من بينهم بعض الاشخاص الذين عاشوا بصفة منتظمة في الجمهورية الدومينيكية وعملوا في مختلف الصناعات في الدولة الدومينيكية .

إن ما طلبته حكومة جان برتراند اريستيد على سبيل التعويض لم يكن ابتزازا بل كان يتماشى مع القواعد الدولية كتعويض عن الخسائر الناجمة عن ضياع الممتلكات وكذلك عن المتعلقات التي فقدها الهايتيون الذين تم ترحيلهم بصورة مخالفة للاصول الى هايتي . ولاحظنا بشعور السخرية أن الجمهورية الدومينيكية غير قادرة على قبول كل العمال الهايتيين الذين عاشوا في الجمهورية الدومينيكية بسبب وفرة العمال الدومينيكيين . وهذا صحيح تماما . بيد أننا لا يسعنا إلا أن نبتسم إزاء حقيقة أن الجمهورية الدومينيكية تعتقد أن النقطة الاولى في أي اتفاق مع هايتي تتعلق بإرسال العمال الهايتيين للعمل في صناعة السكر في الجمهورية الدومينيكية .

وأود أن أكرر هنا كلمات جان برتراند أريستيد ، رئيس جمهورية هايتي الذي قال إن دم وعرق الهايتيين العاملين في الجمهورية الدومينيكية لن يتحول أبدا مرة أخرى الى سكر مرير . وكما أشار رئيس هايتي ، فإن هايتي والجمهورية الدومينيكية جناحان لطير واحد . إننا ندرك ذلك ونود أن نعمل من أجل أن يسود السلم الدائم بين بلدينا .

إننا نتطلع بحسن نية الى إيماءة من الجمهورية الدومينيكية .

السيد ايرومبا (اوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد واصل ممثل رواندا مرة أخرى في بيانه بعد ظهر اليوم توجيه الاتهامات القائمة على الاكاذيب ضد بلدي اوغندا ، وسأتناول إدعاء ممثل رواندا بلطف أكثر مما تناول هو الحقائق .

لقد أوضح وزيرنا الحالة في بيانه هذا الصباح ، وأعلن موقف حكومة اوغندا بشأن مسألة رواندا برمتها ومسألة اللاجئين الملازمة لها . والادعاء الرئيسي لممثل رواندا هو أن اوغندا قدمت قواعد للمتمردين وأنها تمدهم بالدعم السوقي . وليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من هذا الادعاء .

هناك جهود إقليمية لحل مشكلة رواندا ، بما فيها جهود مختلف رؤساء دول المنطقة والاجتماعات الإقليمية . ولدينا وسيط ، هو الرئيس موبوتو . والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية ، يقوم الآن بجهود مشابهة ، وكذلك الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية .

وقد كانت اوغندا متعاونة بالكامل مع هذه الجهود . بل الواقع أننا ذهبنا الى ما هو أبعد من ذلك لمساعدة رواندا على حل مشاكلها الداخلية . وكما أشرنا من قبل ، فقد سمحت اوغندا لرواندا بوضع فريق رصد عسكري على أراضيها للتحقق من ادعائها . وبالمثل ، سمحنا لفريق الرصد التابع لمنظمة الوحدة الإفريقية بالعمل في أراضينا . ولم يتمكن الفريقان من إثبات الغلو الذي أغرق فيه ممثل رواندا أمام هذه الجمعية .

لم يتمكن كل من فريق رصد رواندا ولا فريق رصد منظمة الوحدة الإفريقية من تحديد مواقع القواعد المزعومة التي ضيع فيها ممثل رواندا كل هذا الوقت . بل إن الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية في تقريره شكر اوغندا على سماحها للفريق بزيارة المناطق التي كان يرغب في رؤيتها ، مما مكّن الفريق من أن يصدر تقريرا بأنه لم ير أية قواعد للمتمردين .

منطقتنا ، وبلادي بصفة خاصة ، قد بذلت تضحيات جسام لمساعدة رواندا . وأعتقد أننا بحاجة الى أن نعرف ما إذا كانت رواندا جادة حقا في أنها تحاول مساعدة الجهود الإقليمية وأنها ترغب حقا في مواصلة هذه الجهود الإقليمية . إننا نفهم أن

لجهودها الى إشارة هذه المسألة على هذا المستوى ، يعني أنها قد فقدت الثقة في الجهود الإقليمية ؛ ونحن في اوغندا مستعدون للتعاون مع زعماء المنطقة والجهود الإقليمية من أجل حل مشكلة رواندا .

إن مشكلة رواندا التي أثارت هذه الازمة ، هي نشأت أساسا من عدم قبول حكومة رواندا الحق غير القابل للتصرف لشعبها في العودة الى وطنه . إن رفض حكومة رواندا استقبال مواطنيها الذين يرغبون في العودة ، يعتبر في رأيي ، إجراء لا يمكن الدفاع عنه سواء من الناحية الاخلاقية او القانونية .

في مرحلة ما كانت الذريعة التي قدمتها حكومة رواندا لرفضها السماح لهم بالعودة أنها ليست لديها أرض كافية . وأعتقد أن ممثل رواندا كان على اتصال بحكومتي يحاول الدفاع عن تلك القضية . ويذكرني هذا العذر بقصة الوالد العنيف الذي يزعج أطفاله ويجبرهم على الهرب الى المنازل المجاورة ، وبعد ذلك يرفض عودتهم ، مدعيا أن منزله صغير لدرجة لا تكفي لإيوائهم . ولكنه لا يقف عند هذا الحد ؛ فهو يشرع بعد ذلك في تلقين جيرانه الوعوظ عن فضائل حسن الجوار . هذا هو الوضع الذي نجد أنفسنا فيه مع رواندا .

ونعتقد أننا قد بذلنا جهدا كبيرا بإبقاء لاجئي رواندا في بلدنا منذ عام ١٩٥٩ . وكل الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لمساعدة رواندا قد ذهبت هباء .

وخلال المناقشة العامة ، أكد معظم المتكلمين على أهمية ألا تتستر البلدان وراء حاجز السيادة من أجل انتهاك الحقوق غير القابلة للتصرف لشعوبها . وبالقطع فإن أحد الحقوق الاساسية غير القابلة للتصرف هو حق الفرد في العودة الى وطنه .

وبعد أن استمعت الى ممثل وفد رواندا ، أود أن أطرح نفس السؤال مرة أخرى : هل حكومة رواندا مستعدة حقا للتعامل مع الجهود الإقليمية المتصلة بمشكلتها ، أم أنها ترغب في إثارة هذه المسألة في محافل خارج الصعيد الإقليمي ؟ سيكون وفدي سعيدا لأن يتعاون مع جميع الجهود من أجل تحقيق ذلك الهدف .

وفي الختام ، أود أن أؤكد من جديد ما ذكره وفدي هذا الصباح . نحن البلدان المتجاورة في المنطقة التي توجد فيها أعداد كبيرة من لاجئي رواندا ، اذا كنا

لا نتوقع من حكومة رواندا أن تكون ممتنة على كل المساعدة الإنسانية التي نقدمها لها ، فلا نتوقع منها أن تكون استفزازية .

السيد روشيرو دي لا سابلبير (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

لقد ارتأى نائب رئيس وزراء فيجي ، في بيانه ، أن يشهر ببلادي بسبب التجارب التي تجريها على أراضيها ، في بولينيزيا الفرنسية .

ويود وفدي أن يذكر بأن التجارب النووية الجوفية التي تقوم بها فرنسا لا تضر بأي حال من الأحوال بمصالح دول المنطقة ، أو بالبيئة أو بصحة السكان . وقد تبين هذا بشكل واضح من الدراسات العديدة التي أجرتها على الطبيعة اللجان العلمية ، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي ، ومرة أخرى وفي الآونة الاخيرة من نتائج بعثة تمت في آذار/مارس ١٩٩١ ، من جانب ثلاث وكالات دولية ، إحداهما تابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وأود أن أضيف أنه فيما يتصل بهذه التجارب ، يتبع بلدي سياسة لنشر المعلومات الكافية ، وهو يعتزم مواصلة اتباع تلك السياسة .

الرئيس : بذلك نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ٩ من جدول الأعمال .

بيان للرئيس

الرئيس : استمعنا الى آخر المتكلمين في المناقشة العامة للـــدورة السادسة والاربعين التي بدأت يوم الاثنين ٢٣ أيلول/سبتمبر على مدى ٢٧ جلسة . وقـــد كان لنا ، أثناء هذه الفترة ، شرف الاستماع الى ٣٤ رئيس دولة و ١٠ رؤســـاء وزراء و ١٠ نواب رؤساء وزراء و ٩٤ وزير خارجية و ٥ وزراء آخرين و ١٩ رئيس وفد . وبلـــغ مجموعهم ١٦٢ متكلما .

ومرة أخرى ، تُظهر هذه المشاركة شبه العالمية ، على أعلى مستوى ، الطابـــع الفريد الذي يتسم به هذا المحفل العالمي ، وتبرز الاهمية التي يوليها المجتمـــع العالمي للجمعية العامة . إن حضور مثل هذا العدد الكبير من رجالات الدولة وقـــادة العالم البارزين هو تأكيد وتعزيز لالتزامهم بمنظمة الامم المتحدة وميثاقها . وقـــد أعربوا ، من خلال البيانات والمداخلات القيّمة التي أدلوا بها أثناء هذه المناقشـــة العامة ، عن تصميمهم المشترك على تعزيز دور الامم المتحدة ، حتى يتسنى لها أن تصبح عاملا رئيسيا في تحقيق الاستقرار على الصعيد العالمي في عالم سريع التغير .

وقد أكدت جميع البيانات التي استمعنا اليها في المناقشة العامة تقريبـــا ، على الحاجة المتزايدة الى قيام الامم المتحدة بدور أكبر وأكثر مركزية في الترتيبات الجديدة الجارية في العالم ، بوصفها مؤسسة عالمية لا غنى عنها لتعزيز السلم والعـــدل والتعاون الدولي . وقد أظهرت المناقشة العامة الاعتراف المشترك فيما بين الـــدول الاعضاء بوجود تخفيف ايجابي من حدة التوترات الدولية ، ورغبة مشتركة في العمل علـــى تحقيق تسوية سلمية للنزاعات التي لا تزال قائمة ، وتعزيز السلم والامن الدوليـــن ، وتخفيف وطأة التخلّف والفقر ، واكتشاف مناهج جديدة لمعالجة المشاكل الاجتماعيـــة - الاقتصادية والبيئية والانسانية . وما برح اهتمام الجمعية العامة متركزا علـــى اهتمامات المجتمع الدولي الرئيسية في شؤون العالم في هذه المرحلة الحساسة .

وقد اتسمت مداولات الجمعية العامة بالإدراك العميق للمشاكل التي تواجه المجتمع الدولي ، والرغبة الملحة في الحوار والتفاهم المتبادل ، وباتخاذ موقف مُجد عموما . وأود هنا أن أعرب عن تقديري للموقف البنّاء الذي اتخذته الوفود في غضون المناقشة العامة ، وكلي أمل في أن يتواصل ، أثناء هذه الدورة للجمعية العامة ، دعم هذا الجو الايجابي من التعاون .

وفي ختام هذه المناقشة العامة ، أود كذلك أن أشكر حضرات الاعضاء على ما أبدوه لي ولنواب الرئيس من تعاون ممتاز ومفعم بالشعور بالواجب في تسيير أعمالنا وفي اسلوب وتنظيم العمل اللذين تم الاتفاق عليهما في مستهل الدورة . وأنا على ثقة بأنني أستطيع أن أعوّل على تعاونكم وتأييدكم ، وخصوصا في تمكين من إنجاز أعمالنا في الموعد المحدد .

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لاشكر الامين العام معالي السيد خافيير بيريز دي كوييار ، ووكيل الامين العام لشؤون الجمعية العامة ، السفير رونالد سبيرز وجميع موظفي الامانة العامة للتعاون الممتاز الذي أولوني اياه في فترة المناقشة العامة . فقد كانوا مصدر دعم وتأييد بالغ الاهمية لي في إنجاز أعمالي .

وأخيرا ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لاعرب بإخلاص عن شكري وتقديري للوفود التي قدمت لي التهاني على انتخابي لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين ، وللكلمات الرقيقة التي وجهتها الى بلدي تعبيرا منها عن ثقة المجتمع الدولي بالمملكة العربية السعودية . وأود أن أؤكد من جديد ، وتجاوبا مع تمنياتكم الطيبة ، التزامي ببذل قصارى جهدي وفاء لهذه الثقة التي أوليتموني إياها . وإذ أتطلع الى مواصلة تعاون جميع الاعضاء في عملي فإنني على ثقة من أننا بتأييدكم ومشاركتكم البناءة ، سنتمكن من تحقيق النجاح الكبير في أعمال هذه الدورة للجمعية العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠